محددات تطبيق نهج التنمية التشاركية بالمجتمعات المحلية: دراسة باستخدام مدخل النظرية المجذرة في المجتمعات الريفية

د. حسن بن مرشد معتق الذبياني
قسم العلوم الاجتماعية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة طيبة

محددات تطبيق نهج التنمية التشاركية بالمجتمعات المحلية: دراسة باستخدام مدخل النظرية المجذرة في المجتمعات الريفية

د. حسن بن مرشد معتق الذبياني

قسم العلوم الاجتماعية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة طيبة

تاريخ تقديم البحث: ٨/ ٦/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ١٣/ ٩/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن محددات تحقيق نهج التنمية التشاركية في المجتمعات الريفية، ولتحقيق هذا الهدف تم تبني المنهج الكيفي من خلال توظيف منهج النظرية المجذرة في تحليل البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى نظرية "معالجة محددات التنمية التشاركية وتكامل مستوياتها"، والتي تقدم نموذجًا مقترحًا لتطبيق نهج التنمية التشاركية في منطقة الدراسة. وكشفت الدراسة عن وجود أربعة محددات متداخلة تعبّر عن الموانع تجاه الفعل التنموي المحلي، وهي المحددات الفردية والمحددات الجماعية على المستوى البشري، والمحددات الهيكلية والمحددات الإدارية على المستوى التشغيلي. وقد أوصت الدراسة بأنه يجب معالجة تلك المحددات وتكاملها؛ لجعل المجتمع المحلي جاهزًا لتبني النهج التشاركي التنموي.

الكلمات المفتاحية التنمية التشاركية، التنمية المحلية، الفعل التنموي، النظرية المجذرة.

Determinants of the Application of Participatory Development Approach to Local Communities: A Grounded Theory Approach in Rural Communities

Dr. Hasan Murshid M. Althobyani
Department of Social Science - Faculty of Art & Humanities
Taibah university

Abstract:

The study aimed to uncover the determinants of achieving the participatory development approach in rural societies through using the Grounded Theory approach. This study reached the theory of "treatment the determinants of participatory development and integrating its levels", which provides a proposed model for applying the participatory development approach in the study area. The study revealed the existence of four overlapping determinants that express obstacles towards the local development act. They are the individual determinants and the collective determinants at the human level, the structural determinants, and the administrative determinants at the operational level. The study recommended the four determinants must be addressed and integrated to make the community **ready to adopt the participatory development** approach**.**

key words: Participatory development; Local development; Developmental act; Grounded theory

المقدمة:

تسعى جميع الدول إلى محاولة تحسين مستوى التخطيط التنموي من خلال تبنّي سياسات تنموية مناسبة، بهدف ضمان نجاح الخطط التنموية والوصول إلى الأهداف المرجوّة منه، وقد نتج عن ذلك تحوّل على الصعيد العالمي في المبادرات التنموية يرتكز حول دفع المجتمعات المحلية لقيادتها من خلال استراتيجية تشاركية في صناعة التنمية المحلية، والحد من سياسة المركزية، وتحقيق المبدأ التصاعدي في الفعل التنموي، مما يساعد على أن تكون عملية اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف المرتبطة بالتنمية المحلية أقرب إلى الواقع المعاش عند صياغة الخطط والبرامج التنموية (Admassie, 2014)، وهذا التحول في اتجاه صناعة التنمية يساعد المجتمع المحلي على العمل بشكل جماعي وتكاملي مع باقي القطاعات بالمجتمع التي تشمل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لتكاملها في منهجية تخدم المجتمع المستهدف لتحقيق نتائج أفضل في مؤشرات التنمية الاجتماعية اعتماداً على الموارد الطبيعية المتاحة والطاقات البشرية المحلية، مما يساعد على تحقيق استدامة التنمية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتنمية مهارات الأفراد، وتحسين نوعية الحياة، وانخفاض معدلات التفاوت والاستبعاد الاجتماعي، والحد من مستويات الفقر، وكذلك ضمان استدامة المشاريع التنموية التي تُقدم للمجتمع (Gutberlet, 2009). ولم تعد الحكومات هي اللاعب الوحيد في العملية التنموية، لذلك تتبنى أغلب الدول مبدأ التخطيط التشاركي للتنمية ؛ فقد أصبح المجتمع المحلي طرفًا له وزنه وشريكًا فاعلًا في عملية التخطيط التنموي باعتباره المستفيدَ

الأول من العملية التنموية، "فالدولة بالمفهوم الحديث قد تراجعت عن الكثير من الأدوار التقليدية الأحادية الجانب؛ إذ بفعل تأثير العديد من التحولات العالمية والوطنية في مختلف المجالات (السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية...) برزت توجهات تؤكد على ضرورة إيجاد مقاربات تنموية جديدة تنبني على فعل المشاركة التكاملية بين الدولة وفواعل المجتمع المحلي بما يعزز روح الانتماء والمواطنة والعدالة الاجتماعية لجميع الأفراد" (العمري، ٢٠١٦: ١٨٣-١٨٤)، فالتخطيط التشاركي هو الحل الاستراتيجي الأمثل لتحقيق الفعل التنموي، فهو عملية تجمع قاعدة عريضة من أصحاب المصلحة الرئيسيين على أساس تفاعلي، من أجل تشخيص الوضع الحالي وتطوير استراتيجيات لحل المشاكل المحددة بشكل مشترك (World Bank, 2016).

هذا، ويعد المجتمع الريفي بالمملكة العربية السعودية أحدَ الموارد التنموية الخصبة بما يحوي من موارد طبيعية وما يمتلكه أفراده من مهارات ومعارف وخبرات تراكمية ترتبط بثقافتهم المحلية وتراثهم الطبيعي، والتي يمكن من خلالها صناعة التنمية داخليًّا والاعتماد عليها محليًّا، مما يساعد على الحد من ثقافة انتظار الفعل التنموي من خارج المجتمع؛ حيث يمكن جعل بعض الفرص التنموية التي تنبع من المجتمع من خلال ثقافته المحلية أكثر تنظيماً وقدرة على التطور والنمو في حال تم توجيهها من خلال منهجية تشاركية مناسبة مع الجهات المحلية المسؤولة عن الدعم التنموي لتصب في مصلحة المجتمع المحلي ونموه، وعلى الجانب الآخر، في حال كان الفعل التنموي نابعًا

من خارج المجتمع المحلي فإن مستوى المشاركة المحلية به سوف يقل بسبب طبيعة المجتمعات المحلية المحافظة، وتمسكها بثقافتها التي قد تقف عائقاً في وجه التغيرات التي تأتي من خارجه (العمري، ٢٠١٦).

ومع اتجاه حكومة المملكة العربية السعودية نحو بناء المجتمع المدني الذي يتحتّم معه تبنّي نهج المشاركة التنموية، فقد سعت الحكومة إلى تحقيق النهج التشاركي لتمكين المجتمع والمؤسسات المدنية في المبادرات والبرامج التنموية من خلال عدد من النوافذ الرسمية المختصة، مما أوجب ظهور عدد من الضوابط التي تضمن نجاح العملية التنموية والحد من الهدر، مثل الشفافية، والمحاسبية، وثقافة حفظ المال العام؛ حيث أكَّد عددٌ من الدراسات على أهمية التكامل في الفعل التنموي بين المجتمع وما يحوي من المنظمات المدنية، والخاصة، والحكومية؛ فقد خلصت دراسة حامدان إلى أن تطبيق النهج التشاركي بالتنمية يحقق مستوى عالياً من متطلبات التنمية المستدامة بالمجتمع. وأوصت الدراسة بأهمية إشراك ممثلين من القطاع الخاص في لجان المجتمعات المحلية التنموية للمساعدة على تنشيط التنمية المحلية، والنزول بالإطار التشاوري إلى المستوى القاعدي لضمان مشاركة السكان المحليين في جميع الأعمال التنموية، وملامسة احتياجاتهم الحقيقية (حامدان، ٢٠١٥)، وقد أكد العمري كذلك على أن هناك أهمية كبيرة لإيجاد مقاربات تنموية جديدة مبنية على المشاركة التكاملية بين الدولة والمجتمع المحلي، بهدف تحقيق فعل المشاركة التكاملية، الذي يعزز بدوره أبعاداً مهمة بالمجتمع مثل الانتماء، والمواطنة، والعدالة

الاجتماعية، وتعزيز ثقافة التعايش، والإسهام المشترك لكل طاقات المجتمع في تنميته (العمري، ٢٠١٦).

وفي السياق ذاته تناول عددٌ من الدراسات أهمية رأي الفرد في الفعل التنموي على أنه مصدر مهم للمعلومة التنموية، وضرورة تمثيل جميع فئات المجتمع واشتراكهم في العملية التنموية ومواجهة المشاكل التي تحيط بهم؛ أكَّد كربوسة ودراجي (٢٠٢٠) على إظهار أهمية التشخيص التشاركي التنموي الذي يضم رأي الفرد داخل المجتمع المحلي واحتياجاته كأحد أهم مراحل المقاربة التشاركية، على اعتبار أن التشخيص هو المصدر الأهم للمعلومات المحلية الدقيقة لضمان تخطيط تنموي هادف لمشاريع تنموية يشارك المواطن المحلي بجميع مراحلها، وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية مشاركة الفرد في برامج التنمية المحلية باعتباره المتلقي لها والعامل الأهم في نجاحها، وأكدت الدراسة كذلك على أهمية مرحلة التشخيص التشاركي عن طريق تحديد آليات مناسبة للمجتمع المحلي مثل اللقاءات والاجتماعات العامة داخل المجتمع، مما يساعد على تحقيق المواطنة الكاملة من خلال المشاركة في صنع القرار التنموي المحلي. أما دراسة Maiti & Faria (2017) فقد توصلت إلى أنه من المهم لنجاح خطط التنمية التشاركية أن تشتمل على التالي: ١) التمثيل العادل لجميع الفئات داخل المجتمع. ٢) تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح ودقيق إلى جانب إتاحة معلومات الخطط، مما يساعد على التخفيف من سوء الفهم وتصورات فقدان السلطة وتضارب الأدوار. ٣) إيجاد بدائل تمويلية للمصادر الحكومية. ٤) ضم جميع المبادرات في التخطيط التشاركي

التنموي تحت مظلة خطة تنمية شاملة للمناطق المحلية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحافظة عليها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أكدت دراسة Kheerajit & Flor (2013) أن المجتمع الذي تحدث به الكوارث الطبيعية من المهم أن يشارك أفراده في حل المشاكل من خلال الاتصال التنموي التشاركي مع الحكومة، مما يساعد على تنظيم الجهود وتبادل المعرفة والممارسة في إدارة الموارد الطبيعية، والسيطرة على المشاكل الناتجة عنها، وبالتالي التخفيف من المصروفات الحكومية، وقد أثبتت الدراسة أنه كلما زاد مستوى الاتصال التشاركي التنموي بين المجتمع والحكومة زادت القدرة على تطوير أفضل الممارسات لإدارة الموارد الطبيعية وبالتالي تقليص المصروفات الحكومية.

وفيما يرتبط بصعوبات وتحديات تطبيق نهج التنمية التشاركية على أرض الواقع فقد أكدت دراسة Tuke & Karunakaran & Huka (2017) على أن التحديات الأبرز التي تواجه الحكومة المحلية تجاه مشاركة المجتمع المحلي التنموية هي عدم استقلاليتها الإدارية وارتباطها بنظام مركزي، والفجوة في مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط التنموي، ومحدودية تمثيل المرأة داخل المجتمع، وعدم توافر الدعم المادي من الجهات المانحة، وغياب الحكومة الواعية. وقد أوصت الدراسة بأهمية إيجاد وسيط للربط بين الحكومة المحلية والمجتمع، وتوفير التكنولوجيا في عملية تطوير البنى التحتية، وأخيراً إعطاء قدر أكبر من الاستقلالية للحكومة المحلية. أما دراسة Ako(2017)؛ فقد توصلت إلى أنه على الرغم من أن دولة السويد تعد بلدًا متقدمًا ويتبنى الديموقراطية في سياسته

العامة، إلا أن تطبيق نهج التنمية التشاركية لا يزال في مراحلة الأولية، وعلى الرغم من مشاركة المجتمع في المبادرات التنموية إلا أنه لا يزال هناك قصور في شمولية المشاركة، وأن هنالك غموضًا في مفهوم النهج التشاركي وكيفية تطبيقه على أرض الواقع. وقد توصلت دراسة Ark (2019) إلى أن تناظر القوة في المجتمع يلعب دورًا كبيرًا في التأثر على نجاح البرامج التنموية التشاركية المحلية، حيث إن عدم تناسب القوة بين الجهات المشاركة في البرامج التنموية يؤدي إلى انحرافها عن مسارها الصحيح بسبب سيطرة رأي مَن بيده القوة، وبالتالي إعاقة البرامج التنموية عن تحقيق أهدافها.

وفي محور دعم الفعل التنموي التشاركي، أكد عدد من الدراسات على أهمية رفع المستوى الثقافي والتعليمي، وكذلك استثمار البيئة الطبيعية والمهارات والخبرات المحلية لضمان تحقيق التنمية التشاركية، حيث توصلت دراسة Ane (2020) إلى أن الحل الأمثل لدعم المجتمعات المحلية المستبعدة عن الفعل التنموي وجعلها أقدر على المشاركة التنموية،هو تبني برنامج تعليم الكبار وتثقيفهم، وذلك لجعلهم أكثر قدرة على التعبير والإدراك لما يدور حولهم من تهميش وتفضيل لغيرهم وسلبهم حقوقهم الشرعية، بحيث يكون لديهم دراية ومهارة لتعزيز مشاركتهم في التنمية المحلية والإقليمية، وتؤكد الدراسة على أن ذلك يزيد من مستوى النمو بالمجتمع من الناحية النوعية والكمية. وهدفت دراسة Srithong & Suthitakon & Karnjanakit (2019) إلى تقييم مبادرة تنموية تشاركية ((CBAT (السياحة، والزراعية، والتشاركية)، في ميدان يتميز به أحد المجتمعات المحلية الريفية بتايلند واستثمار ذلك التميّز في مجال

السياحة الزراعية، وتمكين أفراده من قيادتها وإدارتها بعد أن يتم تزويدهم بالمهارات اللازمة في مجال السياحة بجميع مجالاتها الإدارية والتسويقية والإرشادية والعلاقات العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن مبادرة السياحة الزراعية التشاركية المجتمعية (CBAT) مكّنت المجتمع المحلي من البدء في تطبيق البرنامج، مما عاد على المجتمع المحلي بالنمو الاقتصادي وتطور مهارات أفراده بهذه الصناعة، إضافة إلى المحافظة على ثقافة المجتمع المحلي وتراثه الثقافي وبيئته الطبيعية.

وختاماً تُنولت الدراساتُ السابقة على أسلوب النظرية المجذرة، حيث رُجعَ إلى الدراسات السابقة بعد ظهور الفئات الفرعية التي تم الاعتماد عليها كموجه للرجوع إلى الأدبيات. فمن خلال العرض السابق للأدبيات نجد أنها كانت تركز على جوانب محدودة لتحقيق التنمية التشاركية، إلا أنها لم تتطرق بشمولية إلى المحددات التي تساعد على تحقيق هذا النهج بشكل مباشر في مجتمع محدد وبخاصةٍ في الدراسات العربية، لذلك تسد هذه الدراسة الفجوة وتعد مكملة لما توصلت إليه الدراسات السابقة في الكشف عن محددات تحقيق "نهج التنمية التشاركية" من خلال تصوّر المجتمع المحلي لواقع التنمية التشاركية، ومن ثم اقتراح آلية لتحقيق نهجها في مجتمع الدراسة، الذي قد يساعد تطبيقها على عمل تغيير اجتماعي مستدام نحو تحفيز الفعل التنموي التشاركي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

على الرغم من أن مصطلح التنمية التشاركية يلعب دوراً مهمًّا في الخطاب الريفي لدى صانعي التنمية وأصحاب القرار من حيث إنه النهج الأنسب لتحقيق احتياجات المجتمعات الريفية التنموية، إلا أنه منذ أوائل الستينيات أشارت منظمات التنمية إلى أن فشل المشاريع التنموية الكبرى كان نتيجة لعدم مشاركة المستفيدين في المشاريع التنموية وبخاصةٍ في البلدان النامية (Rahnema, 1992)، وأن التأثير الحقيقي للنهج التشاركي على الأفراد والمجتمعات المستفيدة لا يزال غير معروف (Eylers & Foster, 1998: 101)، إضافةً إلى أن مدى تطبيق النهج التشاركي مع المستفيدين، وقدرة هذا النهج على الكشف عن المشاكل التي تواجه المستفيدين وإشراكهم في عملية صنع القرار، ما زال أمرًا غير واضح، ومن الصعب قياسه (Nelson and Wright, 1995; Cleaver; 2001). يؤكد ذلك France & Dipholo من خلال دراستهما التي جاءت بعنوان: "إعادة التفكير في التنمية الريفية التشاركية في بتسوانا: هل العدو في النظرية أم في عملية تنفيذ النظرية؟"، حيث أشارا إلى أنه على الرغم من أهمية النهج التشاركي في تمكين المهمشين في الريف من المشاركة في الفعل التنموي، إلا أنه لا يوجد دليل واضح على أن التنمية التشاركية قد غيرت بالفعل مشهد التنمية الريفية (201:295) . كما أن العقبات التي تواجه تحقيق النهج التشاركي للتنمية لها تأثير على المستوى الدولي والمحلي، فعلى مستوى الدول لم تتمكن اللامركزية والنهج التشاركي من حلّ المشاكل الريفية المختلفة التي يواجهها سكان الريف بسبب ما تواجهه

الحكومات المحلية من تحديات مختلفة على مستوى تنفيذ الخطط والبرامج التنموية بالمجتمع (Tuke & Karunakaran & Huka, 2017)، وعلى المستوى المحلي فإن المخطط للتنمية الاجتماعية قد يصطدم بثقافة المجتمع المحلي وأنماط السلوك لأفراده التي تميل في أغلب الأحيان إلى أن تكون محافظة وهي من سمات المجتمعات الريفية، وهذا بدوره يؤدي إلى انحراف المخطط عمّا صُمِّمَ له (خاطر، ٢٠٠٠: ٥٨).

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في ضبابية الجانب التطبيقي لنهج التنمية التشاركية والتضارب حول المصطلح، فمن جانب يُنظر إلى نهج "التنمية التشاركية" إلى أنه قابل للتطبيق عالميًّا بسبب فرضية "أنه ينبغي بناء التنمية محليًّا" ((Mohan and Stokke, 2000: 252، وعلى الجانب الآخر، بحسب إشارة عدد من الأدبيات Mathur, 1995; Huizer, 1997;United Nations, (2009) France & Dipholo, 2019; فقد واجه نهج التنمية التشاركية عددًا من الانتقادات فيما يتعلق بآلية تطبيقه في الريف، مما أثر على مصداقية النتائج المرجوة من الخطط والبرامج التنموية وبخاصة الموجهة للريف.

وتحاول هذه الدراسة سد الثغرة في الاتجاه التطبيقي لنهج التنمية التشاركية من خلال محاولة الكشف عن محددات تطبيقها، والوصول إلى آلية مناسبة لتحسينها وتفعيلها في المناطق الريفية بالمجتمع السعودي. كما تتبنى هذه الدراسة مدخل النظرية المجذرة الذي يعتقد الباحث أنه الأنسب لهذا النوع من المواضيع، بهدف الكشف عن محددات تطبيق التنمية التشاركية

بالمجتمعات المحلية من خلال تصور أفرادها نحو واقع التنمية التشاركية، وعليه يمكن صياغة تساؤل الدراسة على النحو الآتي:

- ما محددات تطبيق نهج التنمية التشاركية المحلية من خلال تصور أفراد المجتمع المحلي في المناطق الريفية بالمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تأتي أهمية هذه الدراسة التطبيقية من خلال مساهمتها في الوصول إلى محددات تطبيق التنمية التشاركية بالمجتمعات الريفية، للوصول إلى أفضل الممارسات التي يمكن من خلالها تحقيق آلية مناسبة تساعد المجتمع المحلي على تبني نهج التنمية التشاركية المحلية وتحقيقها من خلال الاعتماد على موارده الطبيعية وإمكاناته البشرية وخبراته الثقافية المتراكمة، وتطوير الطرق التي من خلالها يمكن أن يتواصل بها المواطن مع الجهات الرسمية وغير الرسمية لطرح المبادرات ووجهات النظر حول البرامج والمشاريع التنموية التي ترتبط بتطوير مجتمعها والحفاظ على أصالته الثقافية والطبيعية، إضافة إلى تبنّي نهجٍ جديدٍ يمكّن المواطن في المناطق الريفية من تحقيق طموحاته واحتياجاته التنموية التي تنبع من قلب مجتمعه وتصب في مصلحته، وتمكينه من المساهمة بشكل أكثر فاعلية ورسمية في إدارة موارده الطبيعية وطاقاته البشرية التي يمكن تطويرها بالمشاركة مع الجهات المسؤولة عن الفعل التنموي والوصول بها إلى مستوى يصب في مصلحته ومصلحة الوطن. وكذلك مساعدة المجتمعات الريفية على الوصول إلى حالة "أحسن"، ومستوى "أعلى" من الرفاه، وتغيير حالة

المجتمعات الريفية إلى أن تكون مبادرة في الفعل التنموي وقادرة على توجيه الجهود التنموية بالشكل المناسب حسب توجه الدولة.

أما الأهمية النظرية لهذه الدراسة فتكمن في محاولة وصولها إلى صياغة إطار مفاهيمي حول محددات تحقيق التنمية التشاركية من خلال تصوّر مجتمع الدراسة لواقع الفعل التنموي المحلي في مجتمعاتهم التي تنبع من واقع مشاركتهم به، كما أن نتائج هذه الدراسة سوف تكون مرجعًا مهمًّا للمسؤولين الممارسين للتخطيط التنموي في المناطق الريفية مثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وكذلك تعد إضافة إلى المكتبة المتخصصة في حقل التنمية الاجتماعية، ويمكن تحديد هدف هذه الدراسة كما يلي:

- الكشف عن محددات تطبيق نهج التنمية التشاركية المحلية من خلال تصور أفراد المجتمع المحلي في المناطق الريفية.

الإطار النظري:

التنمية التشاركية :((Participatory development

تعود الجذور النظرية لمفهوم التنمية التشاركية إلى نظرية ما بعد التنمية (Post-development Theory) التي تتمحور السمة المميزة لها – وهي الأكثر شيوعاً– في أنها ترفض الممارسات التنموية السابقة، "وإصرارها على أن مبادرات التنمية السابقة بشكل عام، تضر أكثر مما تنفع، وبالتالي دعت الحاجة إلى "بدائل للتنمية"" (Matthews, 2017: 2). وقد باتت التنمية التشاركية إحدى تلك البدائل الحديثة في مناهج التنمية التي تحقق أهداف نظرية ما بعد التنمية من خلال عدة مبادئ؛ كتركيزها على المستوى المحلي في صناعة التنمية، وعدم الاعتماد على المبادرات التنموية الخارجية، وكذلك تحقيق مبدأ الاتجاه الديموقراطي في صناعة التنمية (Mohan and Stokke, 2000; Cleaver, 2001) كما أن نهج التنمية التشاركية يعد مثاليًا للعمل على النموذج التنموي من أسفل إلى أعلى (Bottom-up Development) وهو نموذج يدعم التنمية المحلية من الداخل، على عكس استراتيجية النموذج التنموي من أعلى إلى أسفل (Top-down Development) والتي تعتمد في صناعة التنمية على المعونات الخارجية التي يصعب من خلالها إتاحة خيار المشاركة بها للمجتمعات المحلية. وتعد التنمية التشاركية نهجًا تتبناه أغلب المبادرات التنموية المحلية في الوقت الحاضر؛ فهي موجّهةٌ للخطط والمشاريع التنموية، نحو حاجة المجتمعات المحلية مما يساعد على ضمان تحقيق متطلباتهم، ففي فترة الثمانينات والتسعينات سيطرة أيدولوجيات تنموية حديثة تؤكد على أهمية الأبعاد الاجتماعية بجانب الاقتصادية لإنجاح العملية

التنموية، وكان من ضمنها مفهوم "المشاركة" الذي برز بالخطاب التنموي بشكل كبير وتبنته العديد من المنظمات غير الحكومية (NGOs) ووكالات التنمية الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة من خلال المشاريع والبرامج الإنمائية، وأصبحت تدرجه ضمن أجندتها، مما ساعد على ظهور استراتيجيات حديثة في التخطيط لتنمية المجتمعات التي تدعم النهج التشاركي في صناعة التنمية المحلية (United Nation, 2014; Green, 2000).

ويساعد النهج التشاركي على إمكانية دمج المجتمعات لتكون جزءًا من عملية التخطيط التنموي بهدف تحديد احتياجاتها التنموية بشكل دقيق ومن ثم بلورتها كأهداف ضمن البرامج والخطط التنموية الموجهة لمجتمعها (Rahnema, 1992; Thomas, 1994)، وقد عرّفNawaz المشاركة في الإطار التنموي بقوله: "تشير المشاركة إلى مشاركة عدد كبير من الأشخاص في المواقف أو الإجراءات التي تعزز رفاهيتهم مثل دخلهم، وأمنهم، واحترامهم للذات، وما إلى ذلك. كما تميل إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتنمية اللامركزية والاعتراف بالحاجة لفهم واستخدام نهج التنمية المحلية" (2013: 27)، وتعرّف الأمم المتحدة (United Nation) المشاركة التنموية بأنها "مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك مساهمات الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية" (4 :2008)، كما أنها تساهم في منح أفراد المجتمع المزيد من الثقة في إدارة شؤونهم الخاصة والمساعدة في حماية بيئتهم (Olowu, 2006).

التنمية المحلية (Local development)

يتضمن مفهوم التنمية المحلية بشكل أساسي إحداث سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تسعى إلى تحسين وضع المجتمع، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل تتخطى ذلك لتجعله مجتمعًا يمتلك القوة المناسبة لبنائه (Cavaye, 2003). وعرفها شروخ بأنها: "عملية استخدام الموارد المتاحة داخل المجتمع المادية والبشرية بشكل منظّم لتحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية" (٢٠٠٤: ١٥٧)، وهي تعبّر عن عملية تكامل الجهود داخل المجتمع المحلي بشكل منظم نحو العمل المشترك مع الجهات الحكومية بهدف حلِّ مشاكل المجتمع المحلي والارتقاء بقدرة أفراده ليتمكنوا من تلبية احتياجاتهم من خلال ما يتوفر لديهم من موارد (التميمي، ٢٠٠٠). ومن أهم المقومات الأساسية التي تعتمد عليها التنمية المحلية أنه ينبغي على منظمات وهيئات المجتمع المدني أن تكون شريكاً فاعلاً في القرار التنموي لكونها جزءًا من المجتمع المحلي، ولقدرتها على توفير الخبرات المهنية والدعم المادي والتكامل مع القطاع العام لسد الثغرات التي قد تظهر به (حامدان، ٢٠١٥).

وتكمن أهمية المجتمع المحلي في سياق التنمية التشاركية من خلال عدة اعتبارات، منها: أن المواطنين أكثر حساسية من غيرهم لمصلحة مجتمعهم وتحديد أهدافهم، ودفع المجتمع لإدراك حجم مشكلاتهم والسير في طريق التغيير الاجتماعي، وخلق التكامل بين المجتمع والحكومة لحل مشاكلهم، والحد من العقبات الاجتماعية التي تقف أمام الجهود التنموية، وأخيراً رفع مستوى الانتماء لهذه المشاريع التنموية، وبالتالي المحافظة عليها (خاطر،

٢٠١٠). ويؤكد ناجي بأن أهمية التنمية المحلية تزيد لعدة أسباب، من أهمها: اختلاف الخصائص الاجتماعية والثقافية من منطقة إلى أخرى، وإمكانية حصر المشاكل، وتضافر الجهود بين المجتمع المحلي والجهات المساندة، وتحقيق عنصر المشاركة المجتمعية، وحصر الإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة لبناء خطة تنموية متكاملة، وأخيراً دعم الخبرات المحلية وتطويرها (ناجي، ٢٠١١: ١٦٧- ١٦٨).

ومن خلال التعريفات السابقة لمفهوم تنمية المجتمع المحلي يمكن القول: إن التنمية المحلية تحدث من خلال المجتمع المحلي اعتمادًا على ما يملكه من طاقات بشرية وطبيعية، بالتكامل مع باقي القطاعات التنموية في المجتمع. ولكن يبقى السؤال عن العقبات التي تواجه المجتمع المحلي تجاه جاهزيته واستعداده ليقوم بدوره لتحقيق المشاركة التنموية مع باقي أطراف المعادلة التنموية، ومدى قدرته على إدراك ومن ثم استثمار ما يمتلك من فرص وإمكانات تنموية، وهذا ما سوف تحاول هذه الدراسة الوصول إليه.

الفعل التنموي:(Developmental Act)

يشير علوش في استفساراته عن مفهوم التنمية ومداخلها النظرية وممارساتها في ظل التحولات المستمرة، إلى أهمية مقاربة الفعل التنموي معرفيًّا إلى واقع المجتمع المحلي من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لواقع المجتمع المدروس وطبيعة إشكالاته المحلية المرتبطة بطبيعة الفعل التنموي، حيث يقول: "المدخل المحتمل للاشتغال على التنمية معرفيًّا يكون بدءًا عبر التحديد المفاهيمي الذي ينبغي أن يكون إجرائيًّا بالأساس" (علوش، ٢٠١٤: ٣١). وتؤكد جنات على أن الاستراتيجيات التنموية الحديثة تقتضي أن يكون "الفاعلون الاجتماعيون قادرين باستمرار على الفعل في التنمية وفق أهدافهم واستراتيجياتهم الفردية والجماعية،فهم قادرون على تغيير استراتيجياتها وتحويل وجهتها إلى حيث يطمحون، وذلك عبر إخضاعها لمبادئ التبادل والتفاوض الاجتماعي ومحدّاتها الذاتية والموضوعية، وهو ما يؤكد ضرورة مراعاة مطامح الأفراد وتطلعاتهم –وفق ظروفهم المحلية التراكمية– في استراتيجيات التنمية" (جنات، ٢٠٠٥: ٥٠)، ولذلك يمكن القول بأن الفعل التنموي هو عبارة عن الإجراء الأنسب الذي يقوم به المجتمع لتطوير نفسه بناء على معطيات واقعه البشرية والطبيعية وإمكانية أفراده على استثمارها.

الإجراءات المنهجية

نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الاستكشافية التي تهدف إلى الوصول لمعرفة جديدة ترتبط بالظاهرة تحت الدراسة، ومن خلال اكتشاف تصوّر المجتمع المحلي حول واقع المشاركة التنموية، وكشف محددات تطبيقها. تعتمد الدراسة على مدخل النظرية المجذرة كأسلوب لتحليل البيانات والذي يعد جزءًا من اجراءات المنهج النوعي، ويتميز في قدرته على توليد رؤى نظرية جديدة، وطبيعته الاستقرائية، واستخدامه لإجراءات تحليلية للبيانات تساعد على بناء إطار مفاهيمي نظري (Glaser, 1978; Glaser & Strauss, 1967; Strauss, 1987)، لذلك فإنه يعد الأسلوب المنهجي الأنسب لموضوع الدراسة، بهدف تطوير إطار مفاهيمي من خلال تصور المجتمعات الريفية المحلية حول واقع تطبيق النهج التشاركي للتنمية المحلية.

أسلوب تحليل البيانات:

وفقاً لطبيعة منهج النظرية المجذرة تم تقسيم التحليل إلى مرحلتين مترابطتين، تضمنت المرحلة الأولى جمع البيانات بشكل موسّع للوصول إلى فهم عام للظاهرة، وملاحظة ما هو ذو علاقة وجدير بالاهتمام من خلال المفاهيم والخصائص الأولية، أما المرحلة الثانية فتضمنت عملية الترميز للبيانات من خلال فهم وتفسير العلاقات بينها وتصنيفها مع استمرارية العودة إلى الميدان، ابتداء بالترميز المفتوح (Open Coding) عن طريق تحليل البيانات كلمة بكلمة وسطر بسطر من خلال المذكرات والنصوص المكتوبة

وتحويلها إلى خصائص ومفاهيم، حيث يتم الربط بينها وتصنيفها في محاور أولية أكثر شمولاً من مجرد خصائص ومفاهيم، ثم مرحلة الترميز المحوري (Axial Coding) التي تساعد على فهم العلاقة المتبادلة بين المحاور الأولية وبين المفاهيم المستشفّة من عبارات المشاركين للوصول إلى تكامل وثبات في الفهم باستخدام "النموذج السببي للظاهرة" أو مخطط التحليل. انظر الجدول رقم (١) . إضافة إلى طرح عدد من الأسئلة "متى" و "أين" و "لماذا" و "مَن" و "كيف" و "ما هي العواقب" (Strauss and Corbin, 1990; Strauss and Corbin, 1998)، ويحاول الترميز المحوري ربط الفئات الفرعية التي ظهرت من خلال الربط بين المفاهيم في أثناء مرحلة الترميز المفتوح للوصول بعملية تجميع المفاهيم بشكل متكرر ومستمر إلى مستوى أعلى وأكثر تجريداً وأقرب إلى الواقع وعكس الصورة الواقعية للظاهرة المدروسة، وعمل فلترة للبيانات ووضعها في فئات فرعية تصف الظاهرة (Creswell، 2007)، ومن ثم مرحلة الترميز الانتقائي (Selective Coding) وهي المرحلة الأخيرة، وفي خلالها يتم دمج المحاور الفرعية المستمدة من الترميز المحوري من أجل الوصول إلى فئة أو أكثر تعبّر عن النظرية وتشكّل إطارًا مفاهيميًّا يشرح الظاهرة المدروسة (Strauss and Corbin, 1990). وفي خلال مراحل الترميز الثلاثة يستمد الباحث توجيهه للبيانات المعطاة من جميع مصادر البيانات الأولية والثانوية وبلورتها نحو النظرية التي تفسر الظاهرة محل الدراسة من خلال الحساسية التنظيرية " "Theoretical Sensitivityالتي يكون مصدرها الباحث نفسه اعتماداً على ما يرتكز عليه من فهم لأبعاد الظاهرة محل الدراسة تجعله قادرًا

على وضع الأطوار المفسرة للظاهرة من خلال الواقع والبيانات المعطاة، وما هو مناسب أو غير مناسب من البيانات وكيفية ربطها بعضها ببعض، بهدف يخدم الوصول إلى النظرية بشكل دقيق (الذبياني، ٢٠٠٩)، مع ملاحظة أن عملية الانتقال بين مراحل الترميز الثلاث هي عملية مستمرة وديناميكية في أثناء الدراسة، من خلال توظيف آليات الاستقراء والاستنباط.

جدول رقم (١): النموذج السببي / مخطط التحليل للترميز المحوري (Axial Coding) الفئة الفرعية "المحددات الفردية للمشاركة التنموية للمستوى البشري".

الأوضاع / الحالة السببية	الفعل والتفاعل	النتائج
● انسحاب الفرد من الفعل التنموي. ● فقدان الحس التنموي. ● غموض المفهوم التنموي. ● ضعف تبني العمل التطوعي.	● عدم الشعور بالمسؤولية. ● عدم تحديد الأهداف التنموية. ● عدم تحديد الأولويات التنموية. ● عدم استثمار الطاقة بالفعل التنموي.	● عدم الرغبة بالمشاركة التنموية. ● فقدان المشاركة التنموية. ● هدر الطاقة بغير الفعل التنموي. ● الخروج عن إطار الفعل التنموي.
الفئة "المحددات الفردية للمشاركة التنموية للمستوى البشري"		

أدوات جمع البيانات:

بناء على طبيعة الدراسة والمنهج المستخدم فإن المقابلة المعمّقة تعد هي الأداة الأنسب لجمع البيانات، حيث تعد هذه الأداة هي الأكثر تبنّيا في المناهج النوعية بشكل عام، وتستفيد النظرية المجذرة من هذه التقنية في جمع البيانات لوصف الظاهرة المدروسة من وجهة نظر المشاركين (Creswell, 2007)، أي إنها تفسيرية بالمقام الأول، حيث تعتمد على وصف المشاركين وتصورهم للواقع المعاش، وفي خلال هذه المنهجية يعد الباحث هو أداة للتحليل، كما أن المقابلات تساعد على الاستكشاف المعمّق للموضوع ودعم الاتجاه التفسيري للظاهرة (Charmaz, 2006). إضافة إلى المقابلات المعمّقة فقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات مثل الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة، والمواقع الإلكترونية للمنظمات ذات العلاقة بدعم الفعل التنموي. فعملية تناول الأدبيات في منهج النظرية المجذرة له أسلوبه الذي يساعد الباحث على رفع مستوى الصرامة والثبات الداخلي للدراسة في التعامل مع البيانات الناتجة من التحليل الأولي والوصول إلى المحاور الرئيسية، حيث تقارن الأدبيات المتعلقة بالدراسة مع ما يتوصل له الباحث من محاور في أثناء التحليل وبتزامن وتكون جزءًا من التحليل، كذلك الوثائق الرسمية للجهات ذات العلاقة تعد جميعها مصدرًا من مصادر البيانات التي تساعد الباحث على التحليل، والوصول إلى التعددية في المصادر "المثلثية" "Triangulation"، مما يزيد من صحة وموثوقية البيانات ؛ لأنها عملية ديناميكية متزامنة مع عملية تحليل البيانات، والذي يساعد على

التطوير المستمر للفئات من خلال مصادر متعددة . (Glaser, 1978) وللوصول إلى مستوى أعلى من المصداقية في الدراسة، تم السماح للمشاركين بالمساهمة في عملية التفسير لتصوراتهم في حال تم "التشكيك" – وهذا يعد مطلبًا في عملية التحليل – في مدى دقة تعبير بعض المفاهيم والخصائص عن تصوراتهم، ومحاولة استخدام كلمات المشاركين الفعلية في أثناء عملية التحليل (Piran & Chiovitti, 2003)، إن ذلك يعدّ من طبيعة منهج النظرية المجذرة في آلية جمع البيانات والنزول إلى الميدان على فترات متكررة بهدف التحقّق من بيانات موجودة أو الإجابة على تساؤلات تم إثارتها في أثناء التحليل ؛ فهي عملية مستمرة ومنتظمة (الذبياني، ٢٠٠٩).

وقبل البدء في تسجيل المقابلة أتيحت الفرصة للمشاركين للاستفسار عن موضوع الدراسة بعد إعطائهم فكرة عامة عن هدف الدراسة، وقد التزام الباحث البعد الأخلاقي تجاه المشاركين، لضمان مستوى أعلى من الارتياح في أثناء المقابلة والإجابة على الأسئلة المطروحة. وللتأكد من تغطية جميع محاور الدراسة في خلال المرحلة الأولى لجمع البيانات تم عمل دليل للمقابلة يتميز بدرجة مرونة كافية يسمح للمتطوعين بتناول أي محور في أثناء إجراء المقابلة أو إضافة محاور جديدة. وقد تكون دليل المقابلة من؛ ١) مقدمة تعطي المشارك فرصة للحديث عن نفسه، ومن ثم ٢) خلفية عامة حول الوضع التنموي للقرية، ٣) والدور الذي يمكن أن يلعبه المشارك والمجتمع لتحسين الوضع الحالي، ٤) ومدى معرفة المشارك بالمنظمات التنموية في

المنطقة، ٥) والخبرات عن البرامج والمشاريع التنموية، ٦) والصعوبات التي تواجه الفعل التنموي المحلي، وقد استغرقت المقابلات من ٣٠ إلى ٧٠ دقيقة.

عينة الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة من حيث استخدامها منهج النظرية المجذرة، فقد تبنت العينة الغرضية (Purposeful Sampling) التي لا تُستمد من وحدات اجتماعية أو زمنية محددة، ولكنها تُحدِد وحداتها من خلال المفاهيم والخصائص والأبعاد التي تنشأ في أثناء عملية التحليل، والتي تحتم اختياراً محدداً للعينة اللاحقة ((Strauss and Corbin, 1990، تساعد هذه التقنية على اختيار الأنسب من أفراد العينة التي يرى الباحث أنها الأقدر على تقديم بيانات تحقق هدف الدراسة. وباعتماد المعيار الذي اعتمد عليه الباحث فقد قرر التوقف عن جمع البيانات، والاكتفاء بما توصل إليه من بيانات، وتحديد عدد أفراد العينة، بعد الوصول إلى مرحلة "التشبع النظري" " Theoretical Saturation"، التي من أهم مؤشراتها بداية تكرار البيانات، والوصول إلى قناعة كبيرة بمستوى صحة الفئات التي توصل إليها، وبالتالي لا حاجة لإجراء المزيد من المقابلات (Glaser & Strauss, 1999).

في هذه الدراسة تم اختيار ثلاث قرى داخل محافظة ينبع البحر تابعة لبلدية ينبع النخل، هي "الشرجة" و"بير أحمد" و"البلدة"، تقع جميعها شرق ينبع النخل بما يقارب ٩٠كم، وغرب المدينة المنورة بقرابة ١٥٠كم، في منطقة جبلية بين المدينة المنورة وينبع النخل على مساحة متتابعة ما يقارب ٣٠كم، وقد بلغ عدد أفراد العينة (٣٧) شخصاً جميعهم مقيمون بتلك

القرى، انظر الجدول رقم (٢). استغرقت عملية جمع البيانات وتحليلها قرابة خمسة أشهر منذ بداية عام ١٤٤١هـ. وقد تم اختيار تلك القرى المتقاربة جغرافيًّا من أجل التأكد من تحقيق التجانس في مجتمع الدراسة من حيث البيئة الطبيعية والمستوى الاقتصادي للسكان، ومستوى الخدمات التنموية التي تقدم لهم من البلدية، مما يساعد على الوصول إلى نتائج أكثر دقة وأقرب إلى واقع منطقة الدراسة لضمان مستوى أعلى من الاستفادة من توصياتها. تم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث فئات عمرية رئيسة تخدم أهداف الدراسة كما يلي: الشباب من ١٨ إلى أقل من ٤٠ سنة، الراشدون من ٤٠ إلى أقل من ٦٦ سنة، كبار السن من ٦٦ سنة فأكثر، نظر الجدول رقم (٢). ولتحقيق الالتزام الأخلاقي للمشاركين في الدراسة فقد تم إخفاء هوياتهم وإعلامهم بالكيفية التي سوف يحافظ بها الباحث عليها من خلال استخدام الرموز، وإعطائهم الحق الكامل في الانسحاب من المقابلة وقت ما يشاءون دون السؤال عن السبب، ولهم الحق الكامل في رفض التسجيل الصوتي للمقابلة، والتأكيد على سرية البيانات التي سوف يدلي بها وأنها لن تستخدم لأي غرض غير البحث العلمي.

جدول (٢) توزيع أفراد العينة ونوعية المقابلة:

#	الفئة	العدد	نوع المقابلة
١	الشباب من ١٨– أقل من ٤٠ سنة.	١٦	فردية / جماعية
٢	الراشدون من ٤٠ – أقل من ٦٦ سنة.	١٣	فردية / جماعية
٣	كبار السن من ٦٦ سنة فأكثر.	٨	فردية
	المجموع	**٣٧**	

نتائج الدراسة ومناقشتها:

بناء على طبيعة هدف الدراسة الذي يتمحور حول الكشف عن محددات تطبيق نهج التنمية التشاركية، فإن توجّه التحليل للبيانات من المصادر باستخدام منهج النظرية المجذرة اعتمد على الكشف عن تصور المشاركين حول واقع تطبيق نهج التنمية التشاركية. وقد توصلت الدراسة إلى نظرية تم تسميتها **"معالجة محددات التنمية التشاركية وتكامل مستوياتها"** من خلال الترميز الاختياري (Selective Coding) انظر الشكل رقم (١)، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الترميز، ويعبّر عنها بالفئة الاختيارية من خلال دمج الفئات الفرعية الأربع التي ظهرت من خلال استخدام آلية الترميز المحوري ((Axial Coding وهي: الأولى: المحددات الفردية في المستوى البشري، والثانية: المحددات الجماعية في المستوى البشري، والثالثة: المحددات الهيكلية في المستوى التشغيلي، والأخيرة: المحددات الإدارية في المستوى التشغيلي. وقد تم الاعتماد في بناء تلك المحددات على نتيجة الترميز المفتوح ((Open Coding والذي من خلاله تم صياغة عدد من المفاهيم من البيانات الميدانية مباشرة. وقد تم اقتباس عدد من مشاركات أفراد العينة قدر الإمكان لدعم تحليل النتائج، ومن ثم مناقشتها في ضوء الأدبيات ذات العلاقة، حيث تعبّر الفئة الاختيارية عن أهمية معالجة محددات التنمية التشاركية التي تم الوصول إليها وضرورة التكامل بين مستوياتها في مجتمع الدراسة لتحقيق النهج التشاركي للتنمية المحلية. وفيما يلي سوف يتم استعراض نتائج الدراسة ومناقشتها بناء على المحاور الرئيسة والفرعية الناتجة.

شكل (١): تطوّر ظهور نظرية "معالجة محددات التنمية التشاركية وتكامل مستوياتها" خلال مراحل ترميز البيانات.

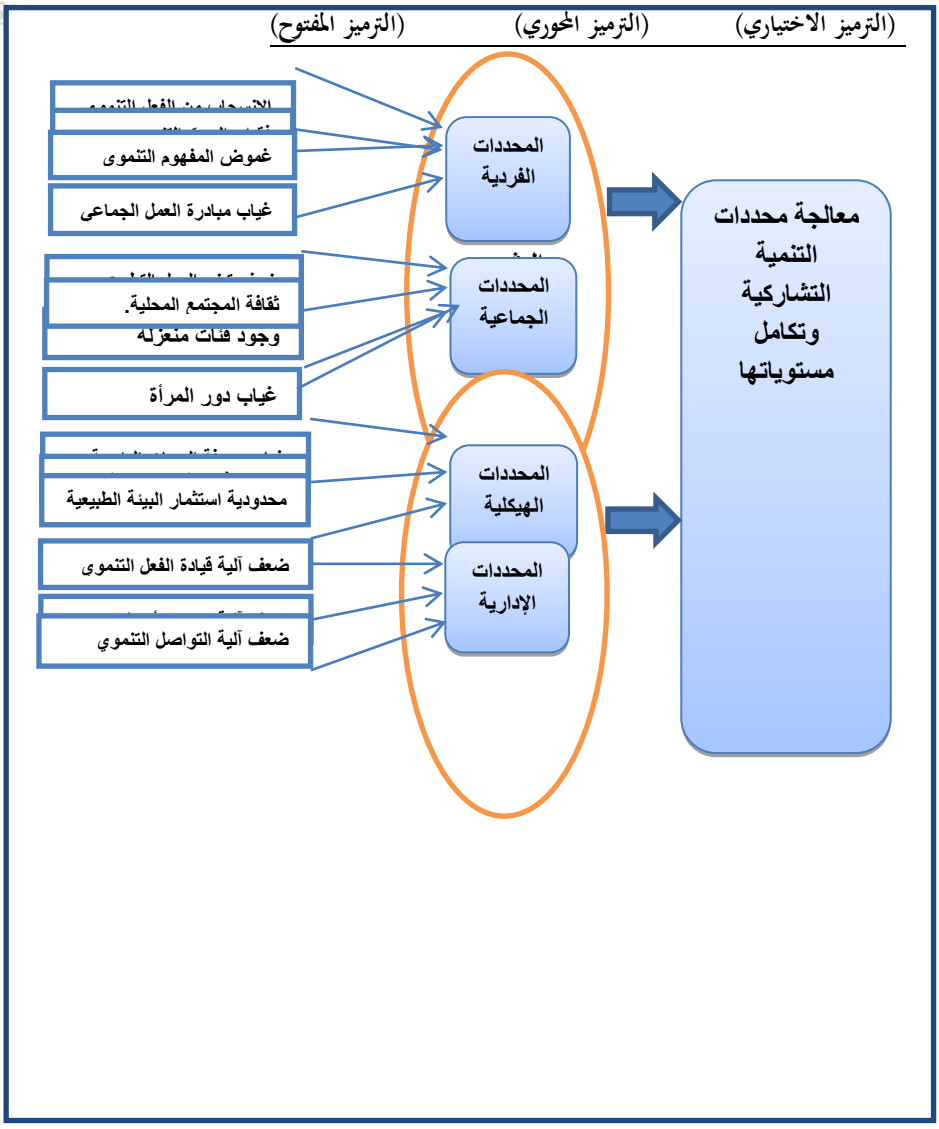

عرض نتائج الدراسة:

- **محددات المستوى البشري "الفردية والجماعية":**

يعبّر المستوى البشري عن مجموعة المحددات التي ترتبط بالعنصر البشري بشكل مباشر، فقد اتضح من خلال النتائج أنَّ هناك محددات ترتبط بواقع تحقيق نهج التنمية التشاركية في مجتمع الدراسة وترتبط بالدور الذي يلعبه الفرد تجاه الفعل التنموي داخل مجتمعه ؛ فعلى الرغم من أهمية ذلك الدور إلا أن هناك عوائق تحول دون تفعيله في اتجاه تنمية المجتمع الذي يعيش فيه، يضاف إلى ذلك وجود عوائق أخرى تواجه الدور الجماعي لمجتمع الدراسة في دفع عجلة التنمية المحلية في قراهم، حيث تعتبر قوة الجماعة من أهم محركات تحقيق التنمية التشاركية، وفقدان تلك القوة يمثل هدرًا في طاقات المجتمع، ويمكن عرضها كما يلي:

أولاً: المحددات الفردية للمستوى البشري:

أبرز هذا المحور تصوّر أفراد العينة عن واقع الدور الذي يقوم به الفرد في مجتمع الدراسة والانخراط في الفعل التنموي داخل مجتمعه المحليّ. وقد تمت الإشارة لها بالمحددات الفردية نظراً لارتباطها بسلوك الفرد وتصرفاته وشعوره وواقع معيشته نحو واقع المشاركة بالفعل التنموي داخل المجتمع.

الانسحاب من الفعل التنموي: اتضح من خلال تصور المشاركين إلى أن هناك ميولا للانسحاب من الفعل التنموي على المستوى الفردي بدرجة مرتفعة داخل مجتمعهم المحلي، اشترك في هذه الميول أغلب أفراد العينة، ويشمل هذا العدد جميع الفئات العمرية التي تم عمل المقابلات الشخصية

معها، وقد عبّر أفراد العينة عن تلك الميول من خلال الإشارة إلى تبنّي فكرة الانسحاب لعدة أسباب أبرزها: عدم الثقة بفعالية ما قد يقدمونه لمجتمعهم، ويأتي التفكير في تطوير مجتمعهم في ذيل اهتماماتهم؛ فقد اتضح أن هناك فقداناً للحماسة التنموية لدى الفرد، وقد يعود السبب في ذلك إلى ما تمت ملاحظته من خلال المقابلات بأن هناك تهميشًا لرأي الفرد فيما يخص المشاركة التنموية، مما ينعكس بشكل مباشر على تعزيز الرغبة في الانسحاب من الفعل التنموي بين الأفراد خصوصاً فئة الشباب منهم، حيث قال (م ٥): "لو أتكلم ليل ونهار ما أحد يسمع لي ....."، ويقول (م٣١): "وأنا إيش معاي حيث أتكلم والا إيش أقدر أسوي.....فلان قبلي تكلم لين تعب ما أحد سمع له"، ويشير (م ١٢): "آجي من الدوام وأنا تعبان بعد الظهر وأتغدى وأنام أصحى حول المغرب واجتمع مع الشباب ونسهر ونتونّس واليوم الثاني أروح الدوام من وين ألقى وقت.....".

ضعف الحس التنموي: أكدت النتائج على وجود ضعفٍ في الحس التنموي على مستوى الأفراد، فإدراك أهمية الفعل التنموي من خلال تفعيل دور الفرد بالمجتمع المحلي كان غائبًا إلى حد واضح، وذلك من خلال إشارة عدد من المشاركين إلى أن الفعل التنموي داخل مجتمعهم لا يرتبط بهم بل هو عبارة عن المساعدات المادية والعينية التي تأتي من المنظمات غير الربحية في المنطقة، وأن الفعل التنموي هو عبارة عن إسهامات تأتي غالباً من خارج المجتمع، وأن المجتمع المحلي عبارة عن متلقٍ للمساعدات من الحكومة أو من المنظمات غير الربحية وبخاصة الجمعيات الخيرية. اتضح كذلك أن هناك تصوّرًا

بين مجموعة من أفراد عينة الدراسة أدى إلى قناعتهم بأنهم لا يستطيعون أن يقوموا بأي مبادرات تنموية يمكن أن تغير من واقعهم، هذا التصور يعد من أكبر المعوقات نحو تحقيق التنمية التشاركية على المستوى الفردي، وقد تم التعبير عن ذلك بشكل واضح من خلال قول (م ١١): "والله ما أقدر أغير شيء بالديرة الكل يعرف مصلحته وين.....". ويضيف (م ١٦): "الحكومة الله يعزها هي أدرى بحاجتنا.....وإيش نقدر نسوي؟ حنا ما بيدنا حيلة"، ويضيف (م ١): "الجمعيات الخيرية ما تقصر تعرف إنه فيه ناس محتاجة بالديرة....".

غموض المفهوم التنموي: أبرزت البيانات أن هناك غموضًا حول مفهوم التنمية وما يرتبط به من مصطلحات ذات علاقة تم طرحها على أفراد العينة مثل التنمية الاجتماعية، والمشاركة التنموية، والتمكين التنموي، والتخطيط التنموي، والعمل التطوعي ؛ فقد تبين أن الغموض حول مفهوم التنمية أكبر من الوعي به في مجتمع الدراسة، وتم تأكيد هذه النتيجة من خلال أغلب المشاركين، وجاءت تعبيراتهم عن المفاهيم المرتبطة بالفعل التنموي التي تم سؤالهم عنها بأنه عبارة عن جهد أو فعل من الصعب أن يقوموا به بمفردهم، وأنه لابد من الارتكاز على دور الحكومة . وقد كانت هناك اجتهادات من بعض الأفراد حول تفسيره، حيث تمت الإشارة إليه بعبارات تصوّرية مختلفة مثل "توفير الوظائف" و"العمل الخيري" و"المساعدات العينية" و"توفير الخدمات العامة". من ذلك مثلا ما أشار إليه (م ٧) عن مفهوم التنمية بقوله: "توفير الوظيفة لعيالنا من الحكومة....."، ويقول (م ١): "التنمية عند

الحكومة الله يعزها عندنا الكهربة والجوال والمدرسة لعيالنا والمستوصف قريب، والخطوط مسفلتة....والا حنا ويش نقدر نسوي من غير الحكومة".

ضعف العمل التطوعي: على الرغم من تغلغل العمل التطوعي في العديد من المواقف المرتبطة في حياة المجتمع المحلي في تلك المناطق من خلال ثقافة المجتمع المحلية، مثل المساعدات المادية والعينية التي تقدم في الزواجات، وبعض الحالات التي يحتاج فيها الأفراد إلى الدعم المادي مثل الديات وغيرها، فهي تعد جزءًا من تقاليد أهل المنطقة وملتزمين بها، ولكن على مستوى الفعل التنموي الذي يعد اختياريًّا ولا يوجد له تنظيم واضح حسب إشارة أفراد العينة؛ فهذه المبادرة ضعيفة. وقد اتضح من خلال المقابلات الشخصية أنه لا يوجد رفض للعمل التطوعي بين الأفراد، بل إن هناك رغبة حقيقية فيه، لكن هذه الرغبة داخل الإطار التنموي تواجهها بعض العقبات التي يعود الجزء الأكبر منها، حسب إشارة أفراد العينة، إلى الخوف من إيقاع الضرر بالمجتمع، وإلى محاولة تجنبهم تحمل المسؤولية كنتيجة للعمل التطوعي، يضاف إلى ذلك عدم وجود تنظيم داخل مجتمعهم للعمل التطوعي وعدم وضوح مفهوم العمل التطوعي الذي يعد أحد أهم مرتكزات العملية التنموية على المستوى المحلي؛ يقول (م ٢٨): "والله أنها ابرك ساعه يوم أتطوع وأخدم الناس لكن كل واحد له طريقته والناس ما تتفق على شيء..... والخوف أنه ما يقبل مني...."، وفي نفس السياق يقول (م ٣٢): "التطوع زين ومطلوب والكل يبيه لكن اذا ما طلب مني راعي الحاجة ما اقدر والله أني اسوي شيء من نفسي".

ثانياً: المحددات الجماعية للمستوى البشري:

يسلط هذا المحور الضوء على دور روح الجماعة والعمل الجماعي داخل المجتمعات المحلية التي لعب غيابها دورًا مؤثرًا في الحد من تحقيق نهج المشاركة التنموية في مجتمع الدراسة؛ فمن خلال وصف عينة الدراسة حول واقع المشاركة في الفعل التنموي، اتضح أن هناك عددًا من المعوقات التي تتجاوز الصعيد الفردي لترتبط بالجانب الجماعي وثقافة المجتمع والوحدات الجماعية في داخله.

تكامل المجتمع مع الأطراف التنموية: عند السؤال حول وضع العمل المشترك مع الجهات المختصة لتطوير قريتهم ومجتمعهم سواء الحكومية أو غير الحكومية، كان الفهم لمصطلح "الأطراف التنموية" هو أنه الجهات الحكومية من خلال فروع الوزارات، مما أدى إلى أن تكون الإجابة محصورة في الجهات الحكومية، وكان هناك اتفاق على أن التكامل هو من خلال مفهومين هما: "المطالبة والانتظار" في تسريع بعض الضروريات التنموية الرئيسة التي ضمنتها الحكومة لكافة المواطنين من خلال الوزارات، فهي في الأصل في طريقها إليهم ولها جدول زمني لإقامتها وصيانتها. وعند إعادة صياغة السؤال بشكل آخر بهدف إبراز دور المجتمع نفسه في الفعل التنموي لتحقيق التكامل مع باقي الأطراف التنموية، اتضح من خلال إجابة أفراد العينة أن المجتمع المحلي يواجه عائق التكامل مع الأطراف التنموية في المحيط الإداري للقرية بسبب محدودية التفكير الجماعي المشترك في مجال المبادرات التنموية المتخصصة في مجتمع الدراسة، والتي تساعد على تحديد المتطلبات التنموية وبالتالي تحديد الأطراف

التي يمكن التواصل معها، مما يضعف التكامل مع باقي الأطراف التنموية خارج المجتمع؛ فالجهود التنموية الجماعية المشتركة محدودة وتقتصر على التفكير في المتطلبات التنموية الرئيسة فقط التي توفرها الحكومة بشكل تلقائي مثل المستشفيات، والمدارس، وتعبيد الطرق؛ يقول (م ٣٤): "لا والله ما عمرنا فكرنا بمشاريع تجارية ومن يبي يساعدنا فيها بالقرية...."، ويقول (م ٣٣): "ان كان قصدك التجار والشركات لا والله ما عمرنا تكلمنا معهم"، ويضيف (م ٢٢): "ومين قال انا ما نسعى للقرية والله انا نطالب كل فترة ونراجع كل ما نزلنا للبلد...."

ثقافة المجتمع المحلي: اتضح من خلال تصور المشاركين أن هناك دورًا مؤثرًا لثقافة المجتمع المحلي المرتبطة بالعادات والتقاليد في الحد من تكوين فكر جماعي نحو العمل التنموي، فقد تم التأكيد من خلال عدد من المشاركين أن هناك ترددًا لتقديم أراضيهم المتوارثة عبر الأجيال لعمل مشروع تنموي، مع ملاحظة وجود انتماء للوطن ورغبة في المساهمة في تنميته، إلا أن التقاليد تقف عائقًا أمام تلك المساهمة. يضاف إلى ثقافة المجتمع المحلي من عادات وتقاليد، عدم وضوح الآليات التي يتم من خلالها هذا الإجراء، فيزيد ذلك الغموض سطوة ثقافة المجتمع المحلية وتأثيرها على المشاركة الجماعية التنموية، حيث يقول (م ٩): "الدولة تستاهل أرواحنا والأرض ورث قديم ولو أعطيناها لمصلحة غير مصلحتنا يقولون عيالي: أني ضيعت أرضهم....." كما تلعب الثقافة المحلية للمجتمع دورًا كبيرًا في تعزيز فكرة تضارب المصالح، حيث تعد تلك الملكيات جزءًا من تراث العوائل المحلية عرفاً وحجة مكتوبة

يشهّد عليها، وتعد المحافظة عليها جزءًا من التقاليد ومن الأمور المسلّم بها بالنسبة لهم، فتقديمها لتحقيق فعل تنموي يتصوّر بأنه قد يؤدي إلى فقدانها من خلال جعلها حق مشاع للقرية، وبالتالي تضارب المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة، وبخاصة في ظل عدم معرفة الآليات والإجراءات النظامية في ذلك؛ يقول (م ٤): "المكان هذا ورث قديم من أجدادي وبورّثها لعيالي ولو يسلموني عليها فلوس ما أخليها....ويش يضمنها لنا بعدين".

الفئات السكانية المنعزلة: اتضح من خلال نتائج الدراسة أن هناك دورًا كبيرًا لطبيعة المناطق الريفية الشاسعة وتضاريسها العسيرة في عزلة بعض التجمعات السكانية الصغيرة، التي هي عبارة عن عوائل تقطن مناطق نائية داخل نطاق القرى الجغرافي أطلق عليها مفهوم "الفئات السكانية المنعزلة"(١)، عددها محدود في مجتمع الدراسة، إذ بلغ عددهم (٤) عوائل، يسكنون وينتمون إلى مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية لمنطقة الدراسة، ويرتبطون بتلك المناطق من خلال الإرث، يمثلهم فئتان رئيسيتان هما؛ كبار السن وعوائلهم، وأصحاب المواشي التي يتطلب الحفاظ عليها الترحال من مكان إلى آخر، بسبب عدم قدرتهم المادية على توفير الأعلاف في أوقات من العام، يقول (م ٣١): "حلالنا يبي المرعى وأنا مالي القدرة على العلف ونقله مصيبة".

---

(١) عبارة: عن عوائل تسكن مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية في منطقة الدراسة بسبب ظروفهم المعيشية، التي تحتم عليهم السكن في تلك المناطق، مثل رعي المواشي، وملكية الأرض، وقد أدى ذلك إلى انعزالهم عن باقي أفراد المجتمع المحلي.

وقد أدى ذلك الوضع إلى انعزال تلك الفئات السكانية عن الفعل التنموي بسبب طبيعة عيشهم مما قد يؤثر استمراره على المستوى المعيشي لعائلاتهم بالمستقبل، كما كشفت النتائج عن أن ذلك الوضع قد أثر على انتظام أبنائهم في المدارس العامة أو تسرّبهم منها، والذي قد يكون له نتائج سلبية على المدى البعيد على تحسين مستواهم المعيشي؛ فيشير (م ٢٤) بقوله: "صحيح عيالنا يوم يروحون المدرسة ويوم ما يروحون لكن نكلم فلان والله ما يقصر يكلم المدير ...".

كما أكدت نتيجة الملاحظة الميدانية لبعض المؤشرات الاقتصادية والتعليمية لتلك العوائل – مثل المستوى التعليمي للوالدين والأبناء ولبعض أفراد العائلة، ونوعية السكن، وملكية السيارة ونوعها، ومصادر الدخل، ووجود بعض الكماليات وغيرها من المؤشرات للمستوى التعليمي والمعيشي – إلى تدنّي المستوى التعليمي والمعيشي لهم، حيث أدى هذا الوضع إلى عزلهم عن واقع المشاركة في الفعل التنموي والتغيير المطلوب لتحسين أحوالهم المعيشية، وتأخير دمجهم بالمجتمع المحلي؛ يقول (م ٢٠) أحد المشاركين من تلك الفئة: "ويش نقدر نسوي يا ابن الحلال على شان نغير الوضع ؟ والله فلان وفلان ما هم مقصرين معانا يسعون لنا وأهل الخير كثير....."، ويكمل: "والله أنا مع غنمي ما أقدر أتركها؛ هي رأس مالي..... ". يتضح من خلال المقابلة معهم أن هناك دائمًا وسيطًا لهم من أجل التواصل مع القطاعات الخدمية التي تقدم الخدمات للقرية سواء الحكومية وغير الحكومية مثل المدرسة والجمعيات الخيرية، وقد أثر ذلك في عملية دمجهم مع المجتمع

المحلي، والمشاركة الجماعية مع المجتمع المحلي من خلال جهلهم بما قد يقومون به من أجل تلبية رغباتهم وسد احتياجاتهم؛ يقول (م ١٣) أحد المشاركين من خارج تلك الفئات: "والله بُعدهم ما يخلينا نقدر نتفق معهم على شيء.... ووضعهم ضعيف ما نقدر نطلب منهم حاجه".

غياب دور المرأة: من خلال المقابلات اتضح أن للمرأة دورًا كبيرًا في استقرار الحياة على مستوى الأسرة، إلا أن هناك قصورًا في دورها في الفعل التنموي على المستوى الجماعي؛ فعلى الرغم من وضوح دورها على مستوى الاقتصاد المحلي إلا أن هذا الدور مقصور داخل محيط الأسرة بشكل فردي، من حيث مشاركتهن في تأمين دخل للأسرة يُسهم في تحسين الوضع المعيشي لها، ومن وسائلهنّ في ذلك على سبيل المثال – وهو الأكثر انتشاراً – صناعة "السمن البري" وبيعه. والملاحظ هنا أن هناك غيابًا على مستوى العمل الجماعي النسائي، حيث تقوم المرأة بعدد من الأدوار الإنتاجية مثل صناعة السمن البلدي (البري) عالي الجودة، وخياطة الثياب، ورعاية المواشي، التي يمكن أن تستثمر بشكل جماعي يمكن من خلاله أن تستثمر جميع هذه الطاقات لتكوين برنامج استثماري منظم ينعكس إيجابيًّا على المجتمع المحلي. عند السؤال عن دور المرأة في كيفية كسب العيش، وتحسين الوضع الحالي يقول (م ٣٣): "والله، العجوز عندي تسوي السمينة ونبيع منها ... والبنيات يعاونني برعي المعزى ويخيطن الثياب"، ويقول (م ١٠):"الحريم يحسن الحلال والله، ويرعنّه ويحلبن المعزى كل ليلة....ويسوين الخبز والسمن واللبن".

- **محددات المستوى التشغيلي "الهيكلية والإدارية":**

يشير مستوى المحددات التشغيلية إلى المحددات المرتبطة بالعوامل التي تعمل على تشغيل التنمية التشاركية هيكليًّا وإداريًّا؛ فقد اتضح من خلال تصور المشاركين أن هناك محدداتٍ ترتبط بضعف الوعي بالوحدات الهيكلية التي ترتكز عليها عملية تفعيل التنمية التشاركية وآليات إدارتها، التي تكوّن الإطار الذي يحوي الطاقة التشغيلية للفعل التنموي في المجتمع، ففقدان القدرة التشغيلية وعدم تحقيق الحد الأدنى منها، ينعكس بشكل مباشر على تفعيل نهج التنمية التشاركية على أرض الواقع، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

ثالثاً: المحددات الهيكلية للمستوى التشغيلي:

تعبّر المحددات الهيكلية عن تصور المشاركين وإدراكهم للوحدات التي من خلالها يمكن أن يُبنى هيكل الفعل التنموي المحلي، والتي قد يسبب قلة الوعي بها ضعفَ إمكانية بناء النهج التشاركي للتنمية المحلية، وعدم صناعة هيكل التنمية المحلية والتغيير المرغوب اعتماداً على ما هو متاح من وحدات تكوّن الهيكل المناسب لمجتمعهم المحلي من منظمات داعمة للفعل التنموي، ومهارات لازمة، وخبرات محلية، وموارد طبيعية.

-الجهات الداعمة للفعل التنموي: من خلال المقابلات مع المشاركين اتضح أن هناك شبه اتفاق على تصورهم نحو محدودية المعرفة بالجهات الداعمة للفعل التنموي بالمنطقة، إضافة إلى عدم الإلمام بدورها في احتضان الأفكار الريادية المتميزة، مثل صندوق المئوية وبنك التنمية الاجتماعية،

وصندوق نامي، ومعهد ريادة.... وغيرها من القنوات التي تدعم وتموّل المشاريع الريادية للشباب السعودي. فمعرفتهم بها قد يغيّر مسار عملية بناء التنمية المحلية من خلال استفادة المجتمع المحلي من الخدمات والتسهيلات التي تقدمها تلك المنظمات، ويؤكد تلك النتيجة اتفاق أغلبية الشباب المشاركين في الدراسة في تعبيرهم عن عدم معرفتهم بتلك القنوات، وقد انحصرت المعرفة فقط بالجهات التنموية الحكومية والخيرية، مثل المجلس البلدي، والجمعيات الخيرية؛ يقول (م ٦): "ما عمري سمعت فيها"، ويضيف (م ٨): "والله ما سمعت فيها ولا أعرفها"، ويقول (م ١٤): "والله ما سمعت أحد من الجماعة قدم عليهم.....أخاف انها لناس معروفين أما حنا ما أظن يخدموننا".

وقد أوضحت المقابلات مع المشاركين أنه لا توجد تجارب سابقة مشجعة لدور المنظمات الداعمة للمبادرات الريادية التنموية داخل المجتمع المحلي، حيث أكد عدد من المشاركين أن المبادرات من الجهات الداعمة للتعريف عن نفسها في المنطقة يكاد يكون غائبًا داخل مجتمعهم، مما يؤكد على مفهوم عدم المعرفة بالجهات الداعمة للفعل التنموي؛ يقول (م ١٩) من فئة الراشدين: "وين موقعهم؟ عندي الولد اخليه يروح لهم يمكن يدعمونه، والله فكره، نظيف ويحب التجارة.....".

-استثمار المهارات والخبرات المحلية: من المحددات الهيكلية التي تُعيق تحقيق نهج التنمية التشاركية هو عدم استثمار المهارات والخبرات المحلية من داخل المجتمع، فعلى الرغم من وجود إيجابيات لدى أفراد المجتمع المحلي تعزز بناء الفعل التنموي ويمكن أن يرتكز عليها، فإن عدم استثمار تلك المهارات

الشخصية التي تمت الإشارة إليها من خلال عدد من المشاركين، والتي قد لا تتوفر لدى العديد من سكان المناطق غير الريفية بين الجنسين (الذكور والاناث) مثل مهارة تسلق الجبال، والعيش بالمناطق والظروف الصعبة، وإدارة المخيمات الريفية، وتربية النحل الطبيعي في الجبال المحلية، وتربية المواشي، وإنتاج مستخلصات الألبان....وغيرها من المهارات المرتبطة بثقافة المجتمع المحلي ويتميز بها عن غيره من المجتمعات، يقول (م ٢٦): "يا سلام، لو معاي مبلغ كان أحط لي خشب في الديرة أطلع فيه كل سنة أقل شيء ٥٠ كيلو....."، ويقول (م ٢١): "وقت الإجازة أطلع الضلع وأتمشى وأغلب الأحيان أنام في الضلعان والوديان خص إذا زان الجو، والله أحيان ما أرجع طول العطلة.....القعدة في البيت ماهي زينة....."، ويضيف (م ٣٥): "والله، الوالدة تسوي سمن من أحسن أنواعه ما أحد يقدر يسوي مثله ....."

وهناك العديد من المهارات التي يتميز بها مجتمع الدراسة من خلالها يمكن أن يتم بناء وتشغيل الفعل التنموي داخل مجتمعهم المحلي، ثم اكتساب تلك المهارات والخبرات من خلال تراكمها وتوارثها عبر الأجيال في تلك المجتمعات، وتعد تلك المهارات من أهم المحاور التي يمكن أن تسهم في بناء هيكل الفعل التنموي في مجتمع الدراسة. وعند سؤالهم عن سبب عدم الاستفادة من تلك المهارات، اتضح أن هناك عددًا من العوامل داخل المجتمع ساهمت في عدم استثمار تلك المهارات، مثل عدم تقدير تلك المهارات وعدم التسويق لها، وفقدان القدرة على رسم برامج ومشاريع يمكن من خلالها

استثمار تلك المهارات؛ يقول (م ٢٩): "ما أظن يرضون يدعموننا، الشركات كلها أعمال قديمة....."، ويضيف (م ١٧): "أني أجيب فكرة جديدة وأقدمها هنا، كيف يجي هذا...."

-استثمار البيئة الطبيعية المحلية: اتضح من خلال المقابلة مع المشاركين أن هناك فقدانًا لاستثمار البيئة الطبيعية المحلية؛ إذْ لم يتم الالتفات إلى البيئة الطبيعية المحلية أو ملاحظتها كوحدة من أهم الوحدات لبناء الفعل التنموي التشاركي لأسباب مختلفة، فعلى الرغم من كونها وجهًا من وجوه النمو الاقتصادي، فمن الممكن أن يبنى عليها الفعل التنموي المحلي في حال تم استثمارها من خلال بعض القطاعات الحكومية أو الخاصة، مثل القطاع السياحي أو الرياضي أو الترفيهي أو الحياة الفطرية التي قد لا تتوفر في كثير من البيئات الأخرى، مثل رياضة صيد الصقور ورعايتها، وسياحة المناطق النائية، ورياضة تسلق الجبال، والمخيمات والمغامرات البرية، ومهارات البقاء في الظروف الصعبة (مواجهة المخاطر بالمناطق النائية)، وحماية الحياة الفطرية. ويلاحظ أن جميع تلك الفرص الاستثمارية ترتبط بالمحيط الريفي الطبيعي المحيط بمجتمع الدراسة، ولكنها مهملة ولم يتم الالتفات إليها من قبل سكان المنطقة أو المستثمرين من خارجها، فمن شأن تلك الفرص أن تبني قاعدة اقتصادية يتم الاستفادة منها من قبل أبناء المنطقة يمكنهم تطويرها ؛ يقول (م ٢): "يا كثر ما تعرضنا للخطر، لكن الحمد الله ربي سهلها وقدرنا نرجع سالمين.....وأحيانًا نأخذ وقتًا طويلًا لين نرجع"، ويضيف (م ١٤): "والله فيه مناظر فوق الجبال لا يمكن تصدقها لين تشوفها بعينك"، ويقول (م

١٥): "المشكلة في الناس اللي يجون من خارج الديرة الله يهديهم ما يحسبون حساب نظافة المكان ويصيدون الطيور والأرانب بدون حساب، والحين ما تلقى حتى أثر الأرنب في الديرة.....والحطب قل كثير بسبب الناس واحنا ما نقدر نسوي شيء لهم".

رابعاً: المحددات الإدارية للمستوى التشغيلي:

يلقي هذا المحور الضوء على تصوّر أفراد العينة حول واقع امتلاكهم للمهارات اللازمة لإدارة الفعل التنموي، فعدم امتلاك تلك المهارات يزيد من إمكانية فشل المشاريع التنموية ويحد من استفادة المجتمع منها، لذلك يجب أن يكتسب المجتمع المحلي تلك الآليات للتّحكم في الفعل التنموي وقيادته، حيث يؤدي غياب المهارات الإدارية إلى الحد من تفعيل النهج التشاركي للتنمية المحلية.

-غياب مبادرة قيادة الفعل التنموي: من خلال تحليل البيانات تم التوصل إلى وجود ضعف في المعرفة بآلية قيادة الفعل التنموي داخل المجتمع المحلي؛ فمن خلال تصور المشاركين لقدرتهم على إدارة المشاريع والبرامج التنموية تمت ملاحظة أن الجاهزية لقيادة الفعل التنموي داخل المجتمع محدودة؛ إذ يوجد نقص كبير في الخبرات والتجارب الميدانية والمعرفية الصحيحة لقيادة المشاريع والبرامج التنموية داخل مجتمع الدراسة، وكذلك نقص الرغبة في المبادرة وتحمّل المسؤولية التي تعد من الخصائص القيادية المهمة. فمن خلال وجهة نظر المشاركين بعد سؤالهم عن مدى استعدادهم وجاهزيتهم لقيادة البرامج والمشاريع التنموية التي تخدمهم وتحسن من مستواهم

الاقتصادي، تمت الإشارة إلى أنها إما أن يتم قيادتها من قبل مختصين من خارج المجتمع، أو أنها قد لا تجد من يبادر لقيادتها من داخل المجتمع، كما لحظ إسهام عدم إدراك مفهوم المشاريع التنموية في بناء هذا التصور لدى مجتمع الدراسة؛ يقول (م ٢٧): "..... البرامج والمشاريع لا بد يجي معها رجالها اللي يديرونها، وهم أدرى كيف يسيّرونها....."، ويكمل بقوله: "ما عمرنا مسكنا مشاريع ولا برامج...."، ويقول (م ١٨): "كل المشاريع موجودة عند البلدية، وهي أدرى بها وبمن يديرها.....".

– آلية تحديد الأهداف والأولويات التنموية: اتضح من خلال المقابلات أن هناك محدودية في المعرفة بآلية تحديد الأهداف والأولويات التنموية والمشاكل التي تعيق تطور المجتمع المحلي، مما يحول دون تحقيق نهج التشارك نحو تحقيق الأهداف التنموية ومواجهة تلك المعوّقات وحل الإشكاليات داخل المجتمع المحلي في منطقة الدراسة، ووجدنا أن تصورهم حول الأولويات التنموية ينحصر في الأساسيات والاحتياجات الرئيسة التي ضمنتها لهم الحكومة مثل المراكز الصحية، والكهرباء، والمياه الصحية، والصرف الصحي، والتعليم.

كما لحظ من خلال المشاركين في الدراسة أن عملية تحديد الإشكاليات داخل مجتمعهم، والأولويات التي ترتبط بتطويره وتحسين مستواهم الاقتصادي، ورفع مستوى الرفاهية في داخله تكاد تغيب عن قائمة جدول أعمالهم التنموية، ويمكن أن يضاف إلى تلك النتيجة ما تم تأكيده من أفراد العينة من أنه لا يوجد تخطيط استراتيجي أو تخطيط بعيد المدى داخل إطار مجتمع

الدراسة موجهًا نحو نمو المجتمع وتطوره باستثناء المشاريع التي تقرّها الحكومة؛ فبعد سؤالهم عن دورهم في التخطيط التنموي بمجتمعهم وكيفيته، وعمّن يحدد الأهداف والأولويات التنموية التي يحتاج إليها مجتمعهم، قال (م ١٧): "كيف وأنا ماني مسؤول أحدد ويش اللي ناقص بالديرة....."، ويضيف (م ٣٦): "الحمد لله، عندنا مدارس ومستوصف وكهرب وكل اللي نحتاجه....."، ويقول (م ٢٠): "اللي ناقصنا تعرفه الحكومة وفلان هو اللي يعقّب ويتابع الأوراق.... وما ناقص غير يجي المستوصف إما السنة هذي والا اللي بعدها إن شاء الله".

-آلية التواصل التنموي: يعد الاتصال التنموي أحد أهم المرتكزات التي بنيت عليها المحددات الإدارية بالدراسة لتحقيق النهج التشاركي للتنمية في مجتمعها، حيث يبنى عليه الفعل التنموي المحلي ويعززه، كما أنه يعبّر عن النافذة التي من خلالها يصنع المجتمع المحلي الإطار التنموي المناسب له، فمن خلال المقابلة مع المشاركين اتضح بشكل جلي وجود ضعف بآلية التواصل التنموي مع المحيط الخارجي من خلال إشارتهم إلى عدم المعرفة بالمنظمات الداعمة للفعل التنموي بالمنطقة، عدا بعض المنظمات الخيرية التي تقدم المساعدات العينية والمادية، كما أنه لا توجد لديهم محاولات جادة للاستعانة بالخبرات الخارجية والاستفادة منها في تحقيق الفعل التنموي الداخلي، أو الاطلاع على تجارب أخرى في مجال صناعة التنمية المحلية. وأكدت النتائج كذلك على أن هناك ضعفًا كبيرًا في المعرفة بآلية عمل المنظمات والمؤسسات الداعمة للفعل التنموي في المنطقة لعدم وجود تواصل مع تلك الجهات، وهذا

يزيد من عدم قدرة المجتمع المحلي على الاستفادة من الفرص المتاحة لهم من خلال تلك المنظمات، ومن خلال سؤال بعضهم عنها قال (م ٢٥): "لو أنها تعطي ذهبًا ما ندري كيف نقدم عليها....."، وبسؤالهم عن وجود حلقة تواصل مع الجهات الداعمة للفعل التنموي من أجل تحقيقه، أو أن تلك الجهات تتواصل معهم، أو معرفتهم بآلية عملهم في دعم المبادرات التنموية فجاءت إجابتهم بالنفي، فقال (م ٢٧): "لا والله، ما عمرهم جونا ولا نعلم كيف نجيهم"، ويضيف (م ٢٣): "بالديرة كلها ما به أحد يعرفهم، ولا بالقرى اللي حولنا.....ولو فيه شيء كان سمعنا به....."، ويقول (م ٢٤): "يا ابن الحلال، ما أعلم وين هو طريقها على شان أعرف كيف تشتغل.....".

مناقشة النتائج:

توصلت الدراسة إلى الكشف عن محددات تحقيق نهج التنمية التشاركية من خلال استخدام منهج النظرية المجذرة في تحليل البيانات، وتم الوصول إلى نظرية "معالجة محددات التنمية التشاركية وتكامل مستوياتها" لتحقيق نهج التنمية التشاركية في منطقة الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أنها نظرية محدودة في قابليتها للتعميم بسبب عينة المشاركين الصغيرة والمتجانسة والمحصورة جغرافيًّا.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعقيدًا يكمن في التداخل بين مجمل المحددات الفرعية الأربعة التي تم الكشف عنها من خلال النتائج، فالعلاقة بينها تعد علاقة تبادلية وسببية مركّبة تم الاعتماد في تحليلها وتفسيرها على "مخطط التحليل" أو "النموذج السببي" في أثناء عملية الترميز المحوري الذي ربط بين الترميز المفتوح والترميز الاختياري .انظر الجدول (١)، حيث تؤثر الحالات السببية على بعضها البعض في استراتيجية الفعل والتفاعل وفي الأوضاع المعترضة –الظروف المحيطة – التي تختلف باختلاف الإطار الحاوي للظاهرة محل الدراسة، والخواص المتعلقة بالظاهرة ودقة المفاهيم التي تُبنى عليها، مثل "مستوى انسحاب الفرد من الفعل التنموي وأسبابه"، و"مستوى الحس التنموي واختلافه بين الأفراد"، وكذلك "ضعف القدرة على إدارة الفعل التنموي وعلاقة ذلك بالوعي التنموي"، مما يؤكد على أنه لفهم أحد هذه المحددات فلا بد من الالتزام بفهم تأثير باقي المحددات عليه ومن ثم الكشف عن موقعه في مستوى المحددات في سياق تكاملي في أثناء عملية التحليل.

أولاً: المحددات الفردية للمستوى البشري:

تلعب المحددات الفردية دورًا مهمًّا ومؤثرًا في التخطيط التنموي من خلال تبادل المعرفة الشخصية وتنظيم الجهود الفردية وتكاملها، كما تؤثر صعوبة الوصول إلى المستوى القاعدي "الأفراد" على الفعل التنموي المحلي بشكل مباشر كما أشار عدد من الدراسات كدراسة (Kheerajit & Flor, 2013؛ حامدان، ٢٠١٥) التي أشارت إلى أن أحد أهم روافد التنمية المحلية والخطوة الأولى التي يعتمد عليها التخطيط الصحيح للتنمية المحلية هو الفرد، وكذلك دراسة كربوسة (٢٠٢٠) التي أكدت نتيجتها على أهمية رأي الفرد لتحديد احتياجاته والوصول إلى المقاربة التشاركية للتنمية المحلية المناسبة، وأن التشخيص يكون من خلال رأي الفرد الذي يعد المصدر الأهم للمعلومات، وهو الضمان للتخطيط التنموي السليم والشامل، مما يؤكد أهمية الوصول إلى المستوى القاعدي لضمان المشاركة في الفعل التنموي للسكان المحليين. وقد عبّرت المحددات الفردية عن مجموعة من العقبات التي تنبع من الفرد تجاه الفعل التنموي التشاركي، فالانسحاب من الفعل التنموي بين الأفراد من المعوقات التي تواجه مجتمع الدراسة في تحقيق التنمية التشاركية لعدم وجود ثقافة عامة تجاه أهمية دور الفرد في دعم التنمية المحلية، يضاف إلى ذلك غياب الحس التنموي لدى الأفراد، الذي قد يعود أحد أسبابه إلى المستوى الثقافي المحدود لأبناء المنطقة المقيمين حول أهمية التخطيط التنموي بشكل عام والمشاركة التنموية بشكل خاص، فضعف المستوى التعليمي والثقافي له أثر كبير على رفع مستوى الحس التنموي وبالتالي المشاركة التنموية، تؤكد

ذلك نتيجة دراسة (Ane, 2020) التي ذهبت إلى أن للتعليم وتثقيف المجتمع المحلي وبخاصة في المجال التنموي، دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية التشاركية، حيث يزيد الوعي التنموي من قدرة أفراد المجتمع على المشاركة في التنمية المحلية وتحسين مستواهم الاقتصادي، ومعرفة ما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات في إطار العمل التنموي تجاه مجتمعهم المحلي، والقدرة على المطالبة بحقوقهم التنموية الشرعية. ويمكن أن يُعبّر عن سبب فقدان الحس التنموي من خلال عدم توازن القوى بين الجهات الفاعلة للعمل التنموي بمنطقة الدراسة، فقد تبين وجود تجاهل مبرر من قبل المنظمات الداعمة للمشاريع الريادية للشباب في القرى والهجر والتركيز على المدن الكبيرة فقط بسبب عدم جاهزية تلك المجتمعات من الناحية الاستثمارية، ويضاف إلى أسباب ضعف الحس التنموي: ما يسود من اعتقاد بأن القوة الفاعلة للتنمية هي الجهات الحكومية أو الخيرية وأن المجتمع المحلي مجرد متلقٍ للفعل التنموي، وليس له دور فاعل في التنمية المحلية، وقد عزز الاعتقاد بأن الفرد لا يستطيع المشاركة بالفعل التنموي هو عدم وضوح الأدوار وغموض المسؤوليات في منظومة العمل التنموي المحلي، يؤكد ذلك دراسة (Ark, 2019; Maiti & Faria, 2017) من خلال إبراز أهمية توازن القوى داخل المجتمع لتحقيق الفعل التنموي، وأهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات لأطراف الفعل التنموي.

إن اعتماد أفراد المجتمع المحلي على جهات خارجية للعب الدور التنموي أدى إلى إضعاف الحس التنموي لديهم، مما يقتضي إعادة تأهيلهم وتثقيفهم لبيان أهمية دورهم في العملية التنموية لقراهم التي يعيشون فيها، وأن استدامتها

تعتمد على قيادتهم لها، وأن اعتمادهم على غيرهم لتحقيق النمو والتطور في مجتمعهم لن يقدم لهم الكثير ولن يكون مستدامًا.

إن الغموض في مفهوم التنمية والمشاركة التنموية وما يرتبط به من مصطلحات بين الأفراد في مجتمع الدراسة له أثر سلبي على تحقيق نهج التنمية التشاركية، وهذا يسري على أكثر الدول تقدماً؛ فقد أكدت دراسة (Ako, 2017) في السويد والتي تعد من أكثر الدول ديموقراطية على مستوى العالم، على أن هناك غموضًا وعدم وضوح في النهج التشاركي للتنمية المحلية في بعض المناطق في السويد على مستوى المسؤولين عن التنمية المحلية في البلديات، فغموض مفهوم التنمية وعدم وجوده في قاموس أغلب أفراد مجتمع الدراسة يحد بشكل كبير من المبادرات التنموية النابعة من داخل المجتمع المحلي مما يؤدي إلى اعتماده على المبادرات التنموية الآتية من خارجه، ويؤكد هذه النتيجة عدم انطباق الاتجاه النظري الحديث للتنمية على مجتمع الدراسة، الذي يشدد على محلية المبادرات التنموية وتولدها من أفكار المجتمع المحلي نفسه وبالاعتماد على موارده المحلية المتاحة الطبيعية والبشرية (Admassie, 2014). كما أن ضعف تبني العمل التطوعي بين الأفراد داخل مجتمع الدراسة في المجال التنموي، يعود إلى غموض مفهوم المصطلح نفسه "العمل التطوعي"، وكذلك إلى عدم وجود آلية لطريقة عملة وتنظيمه. فعلى الرغم من تميز المجتمع الريفي بارتفاع مستوى الترابط والتكافل والضبط الاجتماعي بداخله الذي من شأنه تعزيز مبدأ العمل التطوعي، فقد كشفت هذه الدراسة إلى العكس فيما يرتبط بالمجال التنموي، وهو أن عملية ارتفاع مستوى الترابط

والتكافل والضبط الاجتماعي داخل المجتمعات الريفية أدى إلى الحدّ من تبني العمل التطوعي التنموي بسبب الخوف من تجاوز الحدود الشخصية وتحمّل المسؤولية والحذر من إلحاق الضرر بالغير، إضافة إلى أنه موضوع مستجد، حيث يظل انحصار العمل التطوعي داخل إطار ما اصطلح عليه المجتمع من عادات وتقاليد أقرها العقل الجمعي ونظمها، لذلك من المهم تعزيز قيمة العمل التطوعي وتأطيره داخل الثقافة المحلية للمجتمع ليصبح جزءًا منها ليتم التعاطي معه من خلال أفراد المجتمع دون تحفظ أو خوف من أجل دفع عجلة النمو والتقدم للمجتمع. ويعد تبني العمل التطوعي داخل المجتمع مؤشرًا مهمًّا على مدى تحضره وتقدمه، يشير الشايجي (١٤٣١) إلى أن العمل التطوعي أصبح يقاس به تقدم الشعوب، فكلما زاد تقدم الأمة زاد انخراط مواطنيها في العمل الخيري والتطوعي.

ثانياً: المحددات الجماعية للمستوى البشري:

عبّرت المحددات الجماعية عن الدور الذي تلعبه روح الجماعة والعمل الجماعي لتحقيق الفعل التنموي داخل المجتمع المحلي، فتم التأكيد من خلال عرض النتائج على أن هناك حلقة مفقودة على المستوى الجماعي فيما يرتبط بالفعل التنموي دون غيره، فقد اتضح أن التفكير الجمعي في الفعل التنموي محصور داخل مجتمع الدراسة بالمتطلبات الأساسية التي تقدمها القطاعات الحكومية فقط، وهذا من شأنه أن يُضيع بعض الفرص التنموية من خلال المشاريع والبرامج التي يمكن أن تحسّن من وضع المجتمع الاقتصادي وبخاصة تلك المقدّمة من المنظمات التنموية غير الحكومية بسبب عدم توحيد الجهود الجماعية تجاه صناعة التنمية المحلية وتبنيها على المستوى الجماعي، لذلك من المهم رفع مستوى روح الجماعة في إطار التفكير والعمل التنموي الجماعي، والربط بين المجتمع المحلي كوحدة واحدة والحكومة وباقي أطراف المعادلة التنموية لتحقيق التكامل في اتجاه التنمية المحلية، مما يحسّن من مستوى تحقيق نهج التنمية التشاركية وضمان نجاح مشاريعها من خلال ذلك التكامل، وتؤكد ذلك دراسة (Tuke, 2017) التي أشارت نتائجها إلى أهمية وجود العمل الجماعي التنموي داخل المجتمع المحلي وضمان تكامل الجهود وتنظيمها مع باقي الأطراف التنموية من أجل تأكيد نجاح المشاريع التنموية.

أثبتت النتائج وجود فئات سكانية منعزلة إلا أنهم ليسوا أكثرية، ولكن يظل دمجهم بالمجتمع المحلي من أولويات الاستراتيجيات التنموية المحلية على المستوى العالمي. وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الذي تلعبه الحكومة السعودية

في استقرار تلك الفئات من خلال عدد من المشاريع التنموية مثل مشروع الإسكان التنموي في بعض المناطق النائية مثل قرية الشبعان وقرية الحسي حيث "يهدف الإسكان التنموي لتوفير وحدات سكنية بحق الانتفاع للأسر المستحقة والأشد حاجة في المجتمع" (وزارة الإسكان، ٢٠٢٠)، وكان لهذا دور كبير في دمجهم بالمجتمع. ومن المهم أن يكون لتلك الفئات المنعزلة رأي في التخطيط التنموي في المجتمع المحلي والحرص على تطوير قدراتهم ومهاراتهم بما يصب في مصلحتهم، فلديهم متطلبات تنموية خاصة، وفي حال عدم ملامسة تلك الاحتياجات من خلالهم فقد يزداد الوضع سوءًا بالنسبة إليهم، وتصبح عملية دمجهم بالمجتمع أكثر صعوبة، يؤيد ذلك تأكيد "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" على أهمية عملية دمج الفئات المهمشة في المجتمع من خلال تعزيز قدراتهم ومشاركتهم في الفعل التنموي لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد جزءًا أصيلًا من التنمية الاجتماعية (الأمم المتحدة، ٢٠١٣)، وفي نفس السياق تؤكد دراسة France & Dipholo (2019) على أهمية النهج التشاركي في تمكين المهمشين في الريف من المشاركة في الفعل التنموي.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به المرأة وتعدده داخل المجتمع المحلي، إلا أن هذه الأدوار تكون بشكل منفرد وليس بشكل جماعي وتسيطر عليها العاطفة أكثر من المهنة، فلو تم تحقيق العمل الجماعي للمرأة على سبيل المثال في إنتاج السمن البري على مستوى المجتمع المحلي، لتغير الحال، لتكون هناك صناعة ترتقي إلى الإنتاج التجاري الذي يجعل المجتمع متميزًا فيها وتجعله قادرًا على إدارتها وتوجيهها تجاريًّا، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي

ومستوى الدخل. ولكن تواجه المرأة في مجتمع الدراسة ظروفًا تحد من قدرتها على التواصل والتفكير التنموي الجماعي، لانشغالها بأسرتها ومتطلباتها بشكل يومي يغلب عليه دور الأم أكثر من دور المرأة العاملة، والذي يقيد مشاركتها في تنمية مجتمعها من خلال دور مهم واحد فقط وهو الأم، ولكن قد يكون هناك أدوار أخرى لا تتعارض مع دور الأم، مما أدى إلى وجود فجوة في مشاركة المرأة في الفعل التنموي داخل تلك المجتمعات، وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة (Tuke, 2017) من أن هناك عوائق تحول دون مشاركة المرأة في الفعل التنموي بالمجتمع المحلي ترتبط بدورها في المجتمع. لذلك من المهم بناء برنامج يستهدف المرأة الريفية لاستثمار مهاراتها في الجوانب التي تتميز بها، وفتح المجال أمامها للتواصل مع غيرها من النساء في نفس المجال، مما يتيح لهن الفرصة للتنسيق في المجالات المختلفة التي يتميزن فيها بشكل جماعي منظم، وتزويدهن ببعض المهارات الإدارية والتسويقية لتحقيق مستوى أعلى من الاستقلالية والاستدامة والنمو لأعمالهن، فعدم استثمار تلك المهارات يعد نوعًا من الهدر، ويحد من مشاركتهنّ في الفعل التنموي المحلي.

ثالثاً: المحددات الهيكلية للمستوى التشغيلي:

اتضح من خلال عرض النتائج وجود قصور لدى مجتمع الدراسة في إدراك الوحدات التي تُسهم في تشكيل البناء الهيكلي للتنمية التشاركية داخله، وتتميز تلك المحددات بأنها الأنسب لبناء هيكل التنمية التشاركية لذلك المجتمع لكونها نابعة من المجتمع المحلي نفسه، فقد أدى عدم المعرفة الجيدة بالمنظمات التنموية الداعمة للفعل التنموي بالمنطقة إلى خلق حاجز حال دون بناء الفعل التنموي، وبسبب عدم المعرفة بها وعدم الثقة بما يمكن أن تقدمه تلك المنظمات، فقد أعاق ذلك استفادة المجتمعات الريفية من البدائل التمويلية للمصادر الحكومية المخصصة للفعل التنموي التي هي بأمس الحاجة له، فلم تستفد تلك المجتمعات من المنظمات التنموية كبديل لتمويل الفعل التنموي من أجل تطوير بعض المشاريع الإبداعية التنموية، والسبب قد يكون مشتركًا من خلال ضعف التكامل بين أطراف المعادلة التنموية بالمنطقة الإدارية مثلما تمت الإشارة إليه سابقاً، حيث تؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة العمري (٢٠١٦) التي أكدت على أهمية إيجاد مقاربة تنموية مبنية على المشاركة التكاملية بين أطراف المعادلة التنموية في المجتمع، وأكدت عليه كذلك دراسة (Tuke, 2017) بإشارتها إلى أن عدم وجود بدائل تمويلية للفعل التنموي للمصادر الحكومية، يعد أحد عوائق تحقيق التنمية التشاركية المحلية، الذي نجده جليًّا من خلال ما توصلت إليه الدراسة الحالية. فمن المهم زيادة معرفة المجتمع المحلي بالجهات الداعمة للفعل التنموي بالمنطقة، وكذلك فهم

وتحديد الأدوار التي من المفترض أن يقوم بها المجتمع وما يمكن أن تقدمه المنظمات التنموية.

ويتضح من كل ذلك أن لدى أفراد المجتمع المحلي خبرات ومهارات يتميزون بها ولكنها غير مستثمرة، وهذ يعد نوعًا من الهدر الذي يؤثر على تحقيق النهج التشاركي ويؤثر على تكوينها داخل المجتمعات الريفية، وبالمقابل فإن الدور الذي يمكن أن يلعبه استثمار تلك القدرات كبير ويمكن أن ينقل المجتمع الريفي إلى مستوى معيشي أفضل، يؤكد ذلك دراسة (2019) Srithong & Suthitakon & Karnjanakit التي أبرزت أهمية استثمار ثقافة وخبرات المجتمع الريفي التراكمية التي تعتمد بالمقام الأول على مهارات يتميزون بها عن غيرهم في المجتمعات الأخرى والتي يؤدي استثمارها دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية التشاركية داخل المجتمعات الريفية والنهوض بالمستوى الاقتصادي لأفراده.

ومن الأمور الإيجابية التي تمت ملاحظتها وجود ثقافة محلية ووعي بيئي وتقدير للبيئة الطبيعية المحلية لدى السكان المحليين، مما ساهم في الحفاظ عليها للأجيال القادمة، وهي تعد ثروة تحمل عددًا من الفرص الاستثمارية التي تتقاطع مع أهداف عدد من الجهات الحكومية والمدنية مثل وزارة السياحة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، ووزارة الرياضة، ونادي الصقور، ونادي الإبل، والاتحاد السعودي للتسلق والهايكنج ((Hiking بسب طبيعة المنطقة الجبلية المميزة، فعلى الرغم من ثراء وتميّز البيئة المحلية الطبيعية، إلا أن هناك

هدرًا لتلك الفرص الاستثمارية بسبب غياب الوعي بأهميتها وعدم وجود خطط مدروسة لكيفية استثمارها.

إنه لمن المهم تغيير نظرة المجتمع المحلي إلى ما يوجد حوله من فرص استثمارية توفرها له البيئة المحلية، وإعداد أفراده فنيًّا لإدارة تلك الاستثمارات بطريقة صحيحة واحترافية مستدامة، تمكنهم من صناعة التنمية المحلية وقيادتها وذلك من خلال تحقيق التكامل بين المجتمع المحلي والحكومة وباقي أطراف المعادلة التنموية كما أشارت دراسة (العمري، ٢٠٦؛ حامدان، ٢٠١٥) بتأكيدها على أهمية التكامل التنموي، وتدعم هذه النتيجة كذلك ما توصلت إليه دراسة Srithong & Suthitakon & Karnjanakit (2019) التي قيّمت مشروع السياحة الزراعية التشاركية ((CBATفي قرية ريفية في تايلند من خلال استثمار البيئة الطبيعية التي تتميز بها تلك القرية وتطوير خبرة ومهارة سكانها، مما ساعد على رفع مستوى الرفاهية والنمو الاقتصادي لأهلها. وتعد البيئة الطبيعية للريف السعودي من المصادر النادرة التي تتميز بها دون غيرها من المناطق حول العالم، من حيث تنوعها وندرتها، كما أن ثقافة المجتمعات المحلية في المناطق الريفية التي تسكنها تعود إلى عمق التاريخ، وقد استطاعت مجتمعاتها المحلية خلالها من بناء إرث ثقافي يرتبط بالبيئة الطبيعية المحيطة وتكوين رباط روحي معها وتطوير مهارات وخبرات تتناسب مع تلك البيئة لتحويلها إلى محيط يتعايش معه ويسخره لخدمته، واستثماره بالشكل الذي يعود عليه بالنفع، لذلك من المهم أن يتم إعادة رسم مفهوم التعاطي مع البيئة الطبيعية المحيطة في المجتمعات الريفية وما يحمله المجتمع من خبرات ومهارات

يتميز بها بما يعود عليه بالنفع والفائدة. ولكن على الرغم من تميّز تلك المناطق الريفية وجمال البيئة الطبيعية بها، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الإعلامي المناسب للتسويق لها كوجهات سياحية، وإبراز أهم معالمها، وما تتميز به عن غيرها، وما يمكن أن تقدمه للسائح، وتوجيه الأنظار إليها. كل هذه مؤشرات تعكس مدى ضعف قدرة مجتمع الدراسة على امتلاك الوحدات التي يمكنه من خلالها بناء هيكل الفعل التنموي داخل المجتمع ومن ثم تشغيله بشكل يساعد على صناعة التنمية محليًّا.

رابعاً: المحددات الإدارية للمستوى التشغيلي:

من خلال عرض النتائج يتضح بشكل جلي وجود حاجة لتزويد المجتمع المحلي بالمهارات الإدارية التي تساعد على تشغيل الفعل التنموي، حيث غابت المبادرة والقدرة على تولي المهام للفعل التنموي المحلي بين أفراد مجتمع الدراسة، إضافة إلى غياب التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأهداف والعقبات، وإلى محدودية التواصل وتكوين شبكة معلومات يُفاد منها في الفعل التنموي. ولضمان نجاح المبادرات التنموية فلا بد من تحسين المهارات الإدارية داخل المجتمع المحلي من خلال دورات تدريبية تهدف إلى رفع مستوى قدرات الأفراد على قيادة الفعل التنموي داخليًّا، ورفع مهارة التخطيط وتحديد الأولويات والأهداف التنموية وفرز المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي، من خلال تقديم مبادرات لإكساب المجتمع الريفي الآليات المناسبة للتخطيط التنموي الصحيح وتعزيز قدراتهم على تحديد الأولويات التنموية والمعوقات ورسم الجدول الزمني المناسب لتوجيه الفعل التنموي المحلي بشكل فعّال، مما

يساعد على توجيه الجهود المحلية، وملامسة الاحتياجات التنموية المحلية، بما يضمن قدرًا مناسبًا من الاتفاق داخل المجتمع على الأهداف التنموية والتطويرية، والذي بدوره يساعد على دفع المشاركة المجتمعية نحو تحقيق تلك الأهداف، ويؤكد هذه النتيجة Eade (1997) بإشارته إلى أنه من أهم النقاط التي يعتمد عليها نجاح المشاريع التنموية هي المنهج المستخدم في تصميمها وتنفيذها، وعملية إدارتها والسيطرة عليها؛ أي أنه من المهم أن يتم تدارك الدقة والجودة في جميع مراحل المشاريع التنموية وبخاصة في المستوى التشغيلي. يضاف إلى ذلك أهمية تقديم مبادرات أخرى تهدف إلى تحسين القدرة على التواصل التنموي الفعّال، مما يساعد المجتمع على إدارة الفعل التنموي المحلي بشكل موجّه، كذلك من المهم زيادة مستوى الإدراك والتوعية والتعليم والتدريب لأفراد المجتمع المحلي بهدف صناعة القائد المحلي القادر على الإمساك بزمام المبادرة وتولي مهام القيادة لتقليل الاعتماد على القيادة الخارجية، وتكوين خبرات تراكمية محلية، بهدف ضمان تحقيق نجاح واستدامة المشاريع التنموية. تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Srithong & Suthitakon & Karnjanakit (2019) Ane and (2020) التي أكدت نتائجها على أهمية دور التوعية والتعليم والتدريب لأفراد المجتمع المحلي في المجال التنموي، إضافة إلى تطوير قدرتهم على إدارته.

المقاربة النظرية للمنظور المفاهيمي:

المنظور الذي توصلت إليه الدراسة هو "معالجة محددات التنمية التشاركية وتكامل مستوياتها" الذي يمثل النموذج المقترح لتحسين الواقع للحالة التنموية المدروسة، ومقاربتها مع توجه نظرية ما بعد التنمية (Post-development Theory)، من خلال تحفيز الفعل التنموي التشاركي بمجتمع الدراسة عن طريق توظيف الإطار المفاهيمي المبني على تصور أفراد العينة لعلاج المحددات وتكامل مستوياتها، وكذلك من خلال الانتقال من المبادرة التنموية من أعلى إلى أسفل (Top-down Development) إلى المبادرة التنموية من أسفل الى أعلى (Bottom-up Development). وتؤكد النتائج على أن حقيقة الحالة التنموية التشاركية المدروسة معاكسة تماماً للتوجّه النظري لنظرية ما بعد التنمية (Post-development Theory) التي تعتمد على "أهمية ولادة التنمية على المستوى المحلي" من خلال مبدأين لا يتوفران في مجتمع الدراسة الحالية؛ وهما: ١) مبدأ صناعة التنمية من الداخل. و٢) مبدأ عدم الاعتماد على المبادرات التنموية من خارج المجتمع (Matthews; 2017 Mohan and Stokke 2000; Cleaver, 2001).

ومن خلال الكشف عن محددات تطبيق التنمية التشاركية في الدراسة، فقد اتضح أن المجتمع المحلي غير جاهز لصناعة التنمية من داخله، ويعتمد بشكل كبير على المبادرات التنموية التي تأتيه من الخارج، مما يدل على أن هناك ضعفًا في تبنّي الاتجاه التنموي من أسفل إلى أعلى Bottom-up (Development)، وأن هناك تجذّرًا داخل مجتمع الدراسة في تبني الاتجاه الآخر للتنمية من أعلى إلى أسفل (Top-down Development).

المقاربة التطبيقية لنتائج الدراسة:

تشير النتائج إلى أن المحددات الأربعة التي تم الوصول إليها عبارة عن حواجز تقف دون تحقيق نهج التنمية التشاركية في مجتمع الدراسة، وهي تنضوي تحت مستويين غير متكاملين، لذلك من المهم أن يتم معالجتها لبناء نهج للتنمية التشاركية، وتكامل مستوياتها البشرية والتشغيلية لجعلها أكثر توازناً وشمولية، مما يزيد من إمكانية تبنيها في مجتمع الدراسة. فعلى المستوى البشري يعد الدور الذي يلعبه الفرد حساسًا لدفع الفعل التنموي وتحريكه داخل المجتمع، فهو يمثل اللبنة الأولى التي يبنى منها ذلك الفعل، والمحرك القاعدي للدور الجماعي والذي بدوره يزوّد الفعل التنموي بالقوة ويؤطره بالشرعية من خلال قوة الجماعة وثقافتها، وجعله جزءًا من نتاج "العقل الجمعي". أما الدور الذي يلعبه المستوى التشغيلي فهو التعبير عن النطاق التطبيقي للفعل التنموي، ففي حال عدم تكامله مع المستوى البشري فسوف يبقى ما يدور في محيط المستوى البشري مجرد أفكار وآراء غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع بسبب عدم وجود الأدوات التشغيلية، ولذلك فإن الدور الذي تلعبه المحددات الهيكلية يعد أساسيًّا لمعرفة ماذا يلزم من الوحدات والأدوات التي تبني الفعل التنموي، بجانب ضرورة امتلاك آليات إدارة ذلك الفعل وتوظيفها داخل ذلك الهيكل لضمان عملية تشغيلها والتحكم بها بالشكل الأمثل لصناعة التنمية من خلال المجتمع نفسه وبما يحقق استدامتها في مجتمع الدراسة.

الخاتمة:

يرتبط تحقيق نهج التنمية التشاركية بواقع المجتمع المحلي بشكل مباشر، من خلال صياغة إجراءاته المنهجية والتطبيقية (التشغيلية) بناء على المفاهيم المستمدة إجرائيًّا من خلال تصور المجتمع وأفراده (البشرية) لمحددات الدور التشاركي المحلي للواقع التنموي، حيث يساعد ذلك على بناء تصوّر يكون أقرب إلى واقع المجتمع المدروس دون غيره لتحقيق نهج التنمية التشاركية، والقدرة على علاج محدداتها وتكامل مستوياتها عن طريق الوقوف على مكامن الغموض والضبابية للمستوى التطبيقي لنهج التنمية التشاركية في مجتمع الدراسة، من خلال بناء نماذج تتوافق مع الثقافة المحلية والإمكانات المتاحة.

أخيراً، يتجسّد أهم ما توصلت إليه الدراسة من خلال توظيف منهج النظرية المجذرة في تحليل البيانات؛ الوصول إلى أربع محددات لتطبيق التنمية التشاركية تستلزم المعالجة بناءً على واقع مجتمع الدراسة، وتتوزع هذه المحددات على مستويين مختلفين يستلزم أن تتكامل في إطار واحد.

التوصيات:

لمعالجة محددات التنمية التشاركية وتكامل مستوياتها، والوصول إلى نموذج لتطبيق النهج التشاركي، فقد تم اقتراح عدد من التوصيات يمكن أن يستفيد منها صنّاعُ القرار والقائمون على التخطيط التنموي في القطاعات الحكومية وغير الحكومية على السواء، منها:

١- عمل برامج لتطوير قدرات سكان القرى على قيادة وإدارة البرامج والمشاريع التنموية.

٢- حصر وتطوير ما يتميز به سكان القرى من خبرات ومهارات على المستوى المحلي، وتطويرها من خلال التدريب الفني المتخصص.

٣- تخصيص جزء من الدعم المقدم للمشاريع الريادية للشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ليكون داخل الهجَر والقرى.

٤- استثمار البيئة الطبيعية المحلية في صياغة وبناء المشاريع التنموية والتطويرية من خلال استثمار ما هو متميز منها.

٥- أن تكون المبادرات التنموية والتطويرية الموجهة للمجتمع المحلي مبنية على ثقافة المنطقة وتراثها الذي تتميز به.

٦- تطوير برامج لتعزيز ثقافة العمل التنموي المحلي، وتأكيد أهمية دور الفرد والجماعة في العمل التنموي.

٧- تعزيز قيمة المبادرات الفردية وأهمية تبني المتميز منها.

٨- تعزيز دور المرأة ودمجها في العمل التنموي، من خلال تطوير قدراتها ومهاراتها المهنية وتنظيم دورها داخل المجتمع.

٩- دمج الفئات المجتمعية المنعزلة مع باقي فئات المجتمع، من خلال عمل دراسة حالة لوضعهم العام، ومن ثم تطوير قدراتهم وتنظيم جهودهم لتحديد احتياجاتهم الأساسية وتلبيتها.

١٠- ربط المجتمع المحلي بالمحيط الخارجي لتحقيق التكامل التنموي معه، سواء على مستوى المنظمات الداعمة للفعل التنموي بالمنطقة الحكومية وغير الحكومية، أو مشاركة الخبرات والتجارب التنموية المحيطة والاستفادة منها.

١١- رفع مستوى الشفافية في طرح البرامج والمشاريع التنموية التي تخص القرى والهجر من الجهات المختصة، وإشراك المجتمع المستفيد في صياغتها وتنفيذها.

المراجع العربية:

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على (١٤١٤). لسان العرب، الطبعة: الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٣). التشجيع على التمكين للناس في سيا ق القضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة الحادية والخمسون، شباط/فبراير ٢٠١٣- ٦، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

التميمي، عبد الرحمن (٢٠٠٠). إدارة وتخطيط البحث العلمي، آراء ومقترحات، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، مطبعة جامعة القاهرة، في الفترة من ٢٧-٢٨ مارس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

جنات، زهير (٢٠٠٥). استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلّي وإكراهات المعولم، إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ٢٨: ٣٩-٥٣.

حامدان، سليمان (٢٠١٥). اللجان التشاورية البلدية ومقاربة التنمية المحلية التشاركية بموريتانيا، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد ٥: ٩٠-١٠٧.

خاطر، أحمد مصطفى (٢٠٠٠). تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

خاطر، أحمد مصطفى & محمد، عبد الفتاح (٢٠١٠). الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية، الطبعة ٢، المكتب الجامعي الحديث.

الذبياني، حسن مرشد (٢٠١١). مدخل الى منهج النظرية المجذرة، مجلة الاجتماعية، ٤ (١): ٨-٣٣.

زهير، بغول (٢٠٠٧). محددات النجاح في العمل الإداري بالمؤسسات الوطنية في إطار نظرية فردريك هرزبرغ للدافعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

الشايجي، حميد (١٤٣١). العمل التطوعي عطاء وتنمية، الندوة العالمية للشباب: الإسلامي كأنموذج، ورقة عمل اللقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية، جمعية البر بالمنطقة الشرقية، المجلد الثاني.

شروخ، صلاح الدين (٢٠٠٤). علم الاجتماع التربوي، عنابة، دار العلوم.

علوش، زياد عبود (٢٠١٤). لبنان التنمية: آفاق وتحديات، دار الفارابي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

العمري، عيسات (٢٠١٦). معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، ٧ (٢): ١٦٢- ١٨٥.

كربوسة، عمراني؛ دراجي، هشام (٢٠٢٠). دور التشخيص التشاركي في دعم التنمية المحلية، مجلة المفكر، الصيف (١): ٣٣-٤٢.

ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠١١). التخطيط للتنمية في البلدان النامية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

وزارة الإسكان (٢٠٢٠). تمت زيارة الموقع في ١٤٤٢/٣/٥هـ المواقع الإلكترونية: https://www.housing.gov.sa/ar/initiative/dh

المراجع الإنجليزية:

Admassie A, Abebaw D. (2014). Rural poverty and marginalization in Ethiopia: a review of development interventions, Marginality, Springer, Netherlands, 269–300.

Ako, Joshua Ndip (2017). Participatory development a study of community and citizen participation in development and policymaking in Stockholm, Värmdo and Bortkyrka municipalities in Sweden, MA. Study, Malmö University, Faculty of Culture and Society, Sweden.

Ane, Mosweuny (2020). The role of adult education in the promotion of participatory and regionalized development for re-characterization of SADC, Journal of Global Research in Education and Social Science, 13 (6): 219-227.

Ark, Benedict (2019). Understanding power asymmetry in participatory development spaces: Insights from Ghana's, Decent Work Programme, Regional Studies, Regional Science 6 (1): 399-404.

Cavaye, J. (2003). Issues, opportunities and some ways forward based on experiences in rural and regional communities, paper presented at the Shaping Your Community Through Smart Practice Conference, Cavaye Community Development, Boonah, Queensland.

Charmaz, K. (2006). Constructing grounded theory: A practical guide through qualitative analysis, London, England: Sage.

Cleaver, F. (2001). Institutions, Agency and the Limitations of Participatory Approaches to Development, London, England: Zed Books.

Creswell, J. W. (2007). Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches, London, England: Sage.

Eade, D. (1997). Capacity-Building: An Approach to People-Centered Development, United Kingdom: Oxfam, press.

Eylers, H. and Foster, R. (1998). Taking on the Challenge of Participatory Development at GTZ: Searching for Innovations and Reflecting for the Experience, London: Intermediate Technology Publication Ltd.

France, Molosi & Dipholo, K. (2019). Re-thinking participatory rural development in Botswana: Is the enemy in the theory or in the implementation process of the theory, The International Journal of Community and Social Development, 1(4): 295–307.

Glaser, B. (1978). Theoretical sensitivity: Advances in the methodology of grounded theory, Mill Valley, CA: Sociology Press.

Glaser, B., & Strauss, A. (1967). The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research, Chicago, IL: Aldine.

Glaser, B., & Strauss, A. (1999). The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research, Piscataway, NJ: Aldine Transaction.

Green, M. (2000). Participatory Development and the Appropriation of Agency in Southern Tanzania, Critique of Anthropology, 20 (1): 67-89.

Gutberlet J. (2009). Solidarity economy and recycling co-ops: micro-credit to alleviate poverty, Development in Practice, 19(6): 737–751.

Huizer, Gerrit (1997). Participatory Action Research and People´s Participation: Introduction and case studies, United Nations, (FAQ), Sustainable Development Department. Available: http://158.132.155.107/posh97/private/research/methods-action-research/participatory.pdf.

Kheerajit, Cherdpong and Flor, Alexander (2013). Participatory Development Communication for Natural Resources Management in Ratchaburi Province, Thailand, Procardia, Social and Behavioral Sciences, 103: 703 – 709.

Maiti, Sudeept & Faria, João Villela de (2017). Participatory planning processes in Indian cities: its challenges and opportunities, Journal of Sustainable Urbanization, Planning and Progress, 2 (1): 18–33.

Mathur, H. M. (1995). The Role of Social Actors in Promoting Participatory Development at Local Level: A view from India, Paris: OECD.

Matthews, Sally J. (2017). Post development Theory, Oxford Press.

Mohan, G., and Stokke, K. (2000). Participatory Development and Empowerment: The Dangers of Localism, Third World Quarterly, 21 (2): 247-268.

Nawaz, Faraha (2013). Power, Empowerment and Participatory Development: Conceptual Linkages, Open Journal of Social Science Research, 1 (2): 26-30.

Nelson, N. and Wright, S, (1995). Participation and Power' in N. Nelson and S. Wright (eds), Power and Participatory Development: Theory and Practice, London: Intermediate 48 Technology Publications.

Olowu, D. (2006). Towards a Local Governance and Poverty Reduction Programme at the African Development Bank, Governance Division, African Development Bank, Tunis: Joint Africa Institute.

Piran, N. & Chiovtti, R.F. (2003). Rigor and grounded theory research, Journal of Advanced Nursing , 44 (4): 427–435.

Rahnema, M. (1992). Participation in W. Sachs (ed), The Development Dictionary, London: ZedBooks Ltd.

Srithong, Saranya & Suthitakon, Nopparat & Karnjanakit, Sombat (2019). Participatory Community-based Agrotourism: A Case Study of Bangplakod Community, Nakhonnayok Province, Thailand, International Journal of Interdisciplinary Research, 8 (1) 212-220.

Strauss, A. (1987). Qualitative analysis for social scientists, New York, NY: Cambridge University Press.

Strauss, A., & Corbin, J. (1990). Basic qualitative research: Grounded theory procedures and techniques, Newbury Park, CA: Sage.

Strauss, A., & Corbin, J. (1998). Basics of qualitative research: Techniques and procedures for developing grounded theory, London, England: Sage.

Thomas, Slayter (1994). A Brief History of Participatory Methodologies, in Slocum, R., Wichhart, L., Rocheleu, D., Thomas-Slayter, B. (eds.), Power, Process and Participation: Tools for Change, London: Intermediate Technology Publications.

Tuke, Tekele & Karunakaran, R. & Huka, Roba (2017). Role of Local Government for Community Development – A Study in Aleta Wondo Town Administration, Sidama Zone, SNNPR State, Ethiopia, Journal Of Humanities And Social Science, 22 (9): 64-71.

United Nations (2008). Popular participation (in) decision making for development, Department of Economic and Social Affairs, N.Y.

United Nations (2009). Participatory Approaches to Rural Development and Rural Poverty Alleviation, workshop on Emerging issues in rural poverty reduction: The role of participatory approaches, ESCAP. Netherlands.

United Nations (2014). Participatory Approaches methodological Briefs, Impact Evaluation, No. 5 Children's Fund (UNICEF), September.

World Bank (2016). Social Development - Social Accountability E-guide,Available:https://saeguide.worldbank.org/sites/worldbank.orgsaeguide/files/documents/1_Participatory%20Planning.pdf.

mnŝwrħ ،klyħ Alçlwm AlĂnsAnyħ wAlAjtmAçyħ ،jAmçħ AlÂxwħ mntwry ،qsnTynħ ،AljzAŶr.

- AlŝAyjy ،Hmyd (1431). Alçml AltTwçy çTA' wtnmyħ ،Alndwħ AlçAlmyħ llŝbAb: AlĂslAmy kÂnmwðj ،wrqħ çml AllqA' Alsnwy lljhAt Alxyryħ bAlmnTqħ Alŝrqyħ ،jmçyħ Albr bAlmnTqħ Alŝrqyħ ، Almjld AlθAny.
- ŝrwx ،SlAH Aldyn (2004). çlm AlAjtmAç Altrbwy ،çnAbħ ،dAr Alçlwm.
- çlwŝ ،zyAd çbwd (2014). lbnAn Altnmyħ: ĀfAq wtHdyAt ،dAr AlfArAby ،byrwt-lbnAn ،AlTbçħ AlÂwlŶ.
- Alçmry ،çysAt (2016). mçwqAt Altnmyħ AlAjtmAçyħ bAlmjtmç AlmHly wrhAnAt Alfçl Altnmwy ،mjlħ tnmyħ AlmwArd Albŝryħ7 ، (2): 162- 185.
- krbwsħ ،çmrAny؛ drAjy ،hŝAm (2020). dwr AltŝxyS AltŝArky fy dçm Altnmyħ AlmHlyħ ،mjlħ Almfkr ،AlSyf (1): 33-42.
- nAjy ،ÂHmd çbd AlftAH (2011). AltxTyT lltnmyħ fy AlbldAn AlnAmyħ ،AlĂskndryħ: Almktb AljAmçy AlHdyθ.
- wzArħ AlĂskAn (2020). tmt zyArħ Almwqç fy 5/3/1442h- AlmwAqç AlĂlktrwnyħ: https://www.housing.gov.sa/ar/initiative/dh

***

- Abn mnĎwr ،mHmd bn mkrm bn ςlŶ (1414). lsAn Alςrb ،AlTbςħ: AlθAlθħ ،dAr SAdr ،byrwt ،lbnAn.
- AlÂmm AlmtHdħ ،Almjls AlAqtSAdy wAlAjtmAςy (2013). Altŝjyς ςlŶ Altmkyn llnAs fy syA q AlqDA' ςlŶ Alfqr ،wtHqyq AlĂdmAj AlAjtmAςy wAlςmAlħ AlkAmlħ ،wtwfyr frS Alςml AllAŶq lljmyς ، ljnħ Altnmyħ AlAjtmAςyħ ،Aldwrħ AlHAdyħ wAlxmswn ، ŝbAT/fbrAyr ٢٠١٣ - ،٦mŵtmr Alqmħ AlςAlmy lltnmyħ AlAjtmAςyħ ، wdwrħ Aljmςyħ AlςAmħ AlAstθnAŶyħ AlrAbςħ wAlςŝryn.
- Altmymy ،ςbd AlrHmn (2000). ĂdArħ wtxTyT AlbHθ Alςlmy ،ĀrA' wmqtrHAt ،mŵtmr jAmςħ AlqAhrħ llbHwθ wAldrAsAt AlςlyA wAlςlAqAt AlθqAfyħ ،mTbςħ jAmςħ AlqAhrħ ،fy Alftrħ mn 27-28 mArs ،AlqAhrħ ،jmhwryħ mSr Alςrbyħ.
- jnAt ،zhyr (2005). AstrAtyjyAt AlfAςl Altnmwy byn mtTlbAt AlmHlý wĂkrAhAt Almςwlm ،ĂnsAnyAt Almjlħ AljzAŶryħ fy AlÂnθrwbwlwjyA wAlςlwm AlAjtmAςyħ28 ،: 39-53.
- HAmdAn ،slymAn (2015). AlljAn AltŝAwryħ Albldyħ wmqArbħ Altnmyħ AlmHlyħ AltŝArkyħ bmwrytAnyA ،mjlħ AldrAsAt AltAryxyħ wAlAjtmAςyħ ،Alςdd 5: 90-107.
- xATr ،ÂHmd mSTfŶ (2000). tnmyħ Almjtmς AlmHly ،AlĂskndryħ: dAr Almςrfħ AljAmςyħ.
- xATr ،ÂHmd mSTfŶ & mHmd ،ςbd AlftAH (2010). AlAtjAhAt AlmςASrħ fy tnmyħ AlmjtmςAt AlmHlyħ ،AlĂskndryħ ،AlTbςħ 2 ، Almktb AljAmςy AlHdyθ.
- AlðbyAny ،Hsn mrŝd (2011). mdxl AlŶ mnhj AlnĎryħ Almjðrħ ،mjlħ AlAjtmAςyħ4 ، (1): 8-33.
- zhyr ،bγwl (2007). mHddAt AlnjAH fy Alςml AlĂdAry bAlmŵssAt AlwTnyħ fy ĂTAr nĎryħ frdryk hrzbrγ lldAfςyħ ،rsAlħ dktwrAh ،γyr